www.kassioun.org

971

الاثنين 22 حزيران 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

إعطاء وزن لليرة... بإنهاء السياسات الليبرالية

[12]

الافتتاحية

زيادة الأجور ضرورة... إنسانية ووطنية

أصبح الحد الأدنى للأجر في سورية الأقل عالمياً عند قياسه بالدولار، وقد يكون الأقل من حيث قدرته الشرائية... فخلال أسبوعين أصبحت تكاليف سلة الغذاء الأساسية 6,6 ضعف الحد الأدنى للأجر، والبالغ قرابة 50 ألف ليرة! وهو ما يعني أن تكاليف المعيشة لأسرة من خمسة أشخاص فاقت 550 ألف ليرة، إذا ما افترضنا أن الغذاء يشكل نسبة 60% من تكاليف المعيشة في هذه الظروف القاسية التي تضيّق الإنفاق على الجوانب الأخرى!

أي أنه ينبغي أن يتضاعف الحد الأدنى للأجر 11 ضعفاً ليتيح لأسرة العامل السوري الاستمرار!

ولكن هل يمكن رفع مستوى الأجور 11 ضعف؟!

نظرياً، من غير الممكن في اللحظة الحالية الوصول إلى هذا المستوى مباشرة، لأن الكتلة المطلوبة للزيادة أعلى من مجمل الدخل الوطني... ولكنّ عدم زيادة الأجور بأي نسبة يعني ترك الملايين للجوع، وهو ما يعتبر كارثة إنسانية ووطنية وهو ما تهدف إليه العقوبات... إنّ الزيادة ضرورية لتأخذ الأجور حصة أعلى من الناتج مقابل الأرباح، وسط توزيع جائر بشكل استثنائي حيث لا تحصل الأجور إلاّ على 20% من الناتج، مقابل 80% تذهب للأرباح!

زيادة الأجور تقتضي زيادة الناتج، وهنالك ثلاثة اتجاهات ممكنة لجمع الموارد وإنعاش الاقتصاد، وليست جميعها فعّالة:

أولاً: تعبئة الموارد يجب أن تكون من حيث تتراكم، أي في الثروات المكدّسة والمنهوبة تاريخياً لدى كبار الفاسدين، وتحديداً من تجارة الحرب في السنوات الأخيرة، والتي ينبغي أن تصادر وتتحول إلى موارد استثمارية تدخل في شرايين الإنتاج المحلي وتنعشه وترفع حصة الأجور منه، لتوظّف في تخفيض مستويات أسعار الغذاء، وتزيد إنتاجه، مما يسبب رفعاً مباشراً للأجور.

ثانياً: يطرح البعض الاعتماد على القروض، السياسة التي أنبأت بها تصريحات حكومية، وهي محفوفة بالمخاطر وغير واقعية. فاستمرار الفساد الكبير والفوضى كنهج يعني تبخّر الموارد المُستدانة والإبقاء على فوائدها وأعبائها على كاهل مستقبل السوريين، هذا عدا عن أن ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لن تتيح خيارات اقتراض جدية، وسترفع مستوى الشروط السياسية والاقتصادية إلى حد سيجعل من الاستحالة الحصول على القروض.

ثالثاً: يمكن الحديث عن الموارد الآتية عبر الإصدار النقدي المحلي، أي الاعتماد على طبع الأموال، وهو احتمال أقل مخاطرة من احتمال القروض، ولكنه أيضاً مشروط بتغيير النهج الاقتصادي، وتحويل كتلة الليرة المطبوعة إلى استثمار إنتاجي حقيقي يخفض مستويات الأسعار، ويزيد القيمة الحقيقية للأجور بنسب مدروسة، وعدا عن هذا فإن هذه الكتلة لن تكون إلا عامل سلبي إضافي يزيد التضخم ويخفّض قيمة الليرة وبالتالي يرفع الأسعار.

لا يمكن التفكير بأية حلول اقتصادية مؤقتة حالياً، طالما أن منظومة النهب والفساد الليبرالية مستمرة، وطالما أن الشعب السوري لا يمتلك القدرة على فرض سياسات جذرية تفتح الباب للحلول الممكنة... ولذلك فإن الطريق الوحيد إلى الحلول، هو بالمساحة السياسية التي سينتزعها الشعب السوري، عندما يقدّم المتشددون من أطراف الصراع السوري تنازلات تتيح تطبيق القرارات الدولية، وتحديداً 2254 للوصول إلى تسوية تسمح للشعب السوري بالتحرك لحل المشكلة، الأمر الذي إن لم يتم فإن الفوضى ستنجح في فرض نفسها مجدداً.

شؤون عمالية

هل يوجد لقاح لفيروس الجوع.؟

02

ملف «سورية 2020»

قيصر وقطبة «إسرائيل» المخفية

05

ملف «سورية 2020»

«القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

06

شؤون محلية

القادم أسوأ.. والمهماز رسمي

11

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل يوجد لقاح لفيروس الجوع.؟

مع انتشار الفيروسات القاتلة التي تأتينا من كل حدب وصوب، وتفعل بالبشرية ما تفعله من موت وبطالة وجوع وقهر وحرمان، وكل الأشياء الدنيئة التي جعلتنا نصل إلى ما وصلنا إليه.

إن هذه الفيروسات التي يعمل العلماء ومراكز الأبحاث على إيجاد لقاح قد يقي البشرية من شرورها، ولكن الجوع الذي وصل إليه الفقراء في أركان الأرض الأربعة لا تستطيع تلك المراكز ولا العلماء من إيجاد لقاح يقي ملايين البشر من أكبر عملية نهب تتعرض لها البشرية والطبيعة، وهذا الفيروس اللعين متجذر في الأرض منذ مئات السنين، وضارب قواه فيها عاملاً على نهبها وسلبها من أجل حفنة من الناهبين يتربعون على عرش الثروة، ويتحكمون بمصير البشر والحجر ويقدمون أنفسهم للفقراء بأنهم أنتجوا خير نظام سياسي يحقق للبشرية الحرية والمساواة والعدالة، ولابأس إن مات الملايين من البشر من أجل أن تبقى تلك الثروة متحكم بها إلى أبد الأبدين.

الرأسمالية وتطوراتها اللاحقة، التي وصلت إلى حالة التوحش في عملية نهبها وإجرامها القصوى، آخذة بالتهاوي شيئاً فشيئاً تحت تأثير وفعل قوانين الصراع الطبقي، الذي يفعل فعله بالسياسة والمجتمع، أي إن المستضعفين في الأرض من عمال وفقراء وغيرهم أخذوا شكل المواجهة السافرة مع فيروس النهب، والذي تحتاج المواجهة معه- ليس في المختبرات، وإنما في الشارع وفي كل مكان- إلى عملية تنظيم للقوى مختلفة عن الشكل السابق، حيث تمكنت قوى النهب الكبرى من اختراقه ورشوة قواه المفترض أنها صلبة في الدفاع عن حقوق المستضعفين، ولكن هذا ما حدث وهذا ما يجب أن يحدث وهذا الواقع ليس في المراكز الإمبريالية ولكن ينسحب على المراكز التابعة اقتصادياً وسياسياً، مثل: دولنا التي جرى ما يشبه الذي جرى في المراكز الكبرى من عملية رشوة واحتواء، حتى وصلنا إلى لحظة أن هذه القوى السياسية والنقابية ليس لديها الحيل والقوة لتقول وتفعل ما يجب قوله وفعله.

إن فيروس الفقر والجوع ليس له من دواء أو علاج سوى إسقاط من كان سبباً في خلقه وتكريسه، وبناء نظام يحقق العدالة الاجتماعية والحريات الحقيقية، ويؤمن الثروة لمن أنتجها، وهذا ما سوف تعمل لأجله القوى المنتجة وكل المتضررين هنا وهناك.

بيان الاتحاد العالمي لنقابات العمال
حول اليوم العالمي للاجئين!

الاتحاد العالمي لنقابات العمال يكرم اليوم العالمي للاجئين الذي تقرر أن تحتفل به الامم المتحدة في 20 يونيو عام 2000. العدوانية الإمبراطورية للسيطرة على/ واستغلال الأسواق والموارد الطبيعية وطرق الطاقة، الهمجية الرأسمالية.

إن سياسات مكافحة العمالة ومكافحة الشعوب، والجوع، والفقر، وتجارة الرقيق الحديثة هي العوامل السببية الرئيسية التي أجبرت الملايين على التشرد القسري بشكل مباشر أو غير مباشر. وفقاً لبيانات الامم المتحدة، يقدر أن ما لا يقل عن 70،8 مليون شخص حول العالم أجبروا على الفرار من منازلهم. منهم ما يقرب من 25،9 مليون لاجئ، وفي كل دقيقة يترك 20 شخص كل شيء وراءهم هرباً من الحرب أو الاضطهاد أو الإرهاب.

إن اللاجئين هم من أضعف الفئات الاجتماعية التي اقتلعت من أوطانها وينتهي بهم المطاف فيما يسمى بالبلدان المضيفة، حيث يعيشون في ظروف غير إنسانية ويواجهون انعدام الأمن والحرمان من الضروريات الأساسية. يعامل اللاجئون والمهاجرون الاقتصاديون وجميع المشردين قسراً على أنهم «جيش احتياطي» للإنتاج الرأسمالي؛ وعندما يحتاج الرأسماليون إلى زيادة الإنتاج، يتم استغلال اللاجئين والمهاجرين باعتبارهم عمالة رخيصة، وفي ظروف عمل غير آمنة وبائسة مع أجور الجوع. في حين أنه عندما يكون الإنتاج محدوداً لأسباب اقتصادية، كقاعدة، يتم طردهم فوراً من عملية الإنتاج، دون أي تعويض أو توفي، وربما يفقدون حتى الدخل الضعيف الذي لديهم.

أدت عواقب كوفيد-19 وعدم مبالاة الحكومات ومراكز صانعي السياسات الدولية إلى تفاقم المشاكل والتحديات التي يواجهها اللاجئون. وكشفت الجائحة الحالية- بأكثر الطرق مأساوية- عن مدى ضعف النازحين، سواء من حيث الصحة والسلامة أو من حيث العمالة أو الكفاف. لذلك، نستنكر نفاق الدول الإمبريالية وغالبية المنظمات الدولية التي تصدر إعلانات كبيرة عن اللاجئين، بينما تستفز أو تتسامح مع اقتلاع وإفقار الملايين من البشر لخدمة المصالح الاحتكارية.

تُجمع الحركة النقابية الدولية الموجهة نحو الطبقة الملايين من العمال في كل مكان من العالم ضد الاستغلال، بغض النظر عن أصلهم وجنسيتهم ونوعيتهم ولونهم وديانتهم، وأي تمييز ثقيل آخر. في السنوات الأخيرة، تم تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات والندوات وأيام العمل الدولية والمظاهرات النضالية، من قبل الاتحاد العالمي للتجارة الحرة ومنتسبيها دفاعاً عن مصالح اللاجئين.

نحن نكافح من أجل إنشاء مراكز استقبال وكرم الضيافة، حيث سيتم توفير الرعاية الغذائية والطبية والتعليم لأطفال اللاجئين، وحماية اللاجئين واجب على حكومات الدول المضيفة، ولا ينبغي عليها نقل هذا الواجب إلى المنظمات غير الحكومية وعملياتها المثيرة للجدل. نطالب بتبسيط وتسريع جميع الإجراءات المتعلقة بنقل المهاجرين الآمن إلى بلدان مقصدهم النهائية. نواصل ونكثف نضالنا لضمان الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية، والأجور الكريمة، والظروف المعيشية المناسبة، والأمن والازدهار لجميع اللاجئين. نحن نعزز صوتنا لحل منظمة حلف شمال الأطلسي وإلغاء التدخلات الإمبريالية. نحن نعارض جميع أشكال التمييز والعنصرية. نحن نعزل اليمين المتطرف، والفاشية الجديدة وكراهية الأجانب التي تزرع السم، وتحجب التقسيم الحقيقي للمجتمع إلى مستغلين واستغلالهم، وتخدم إدامة الهمجية الرأسمالية.

نكافح من أجل إنشاء مراكز استقبال وكرم الضيافة حيث سيتم توفير الرعاية الغذائية والطبية والتعليم لأطفال اللاجئين

■ الأمانة العامة

العمل اللائق للعمال

يعتبر العمل من أهم الأشياء الأساسية في حياة الإنسان، حيث أن معظم وقته يقضيه الإنسان في عمله، وخلال العمل، وفي محيطه، تنشأ العلاقات الاجتماعية المختلفة، ويبرز دوره باعتباره عنصر مؤثر في تنمية وتطوير المجتمع بعمله هذا.

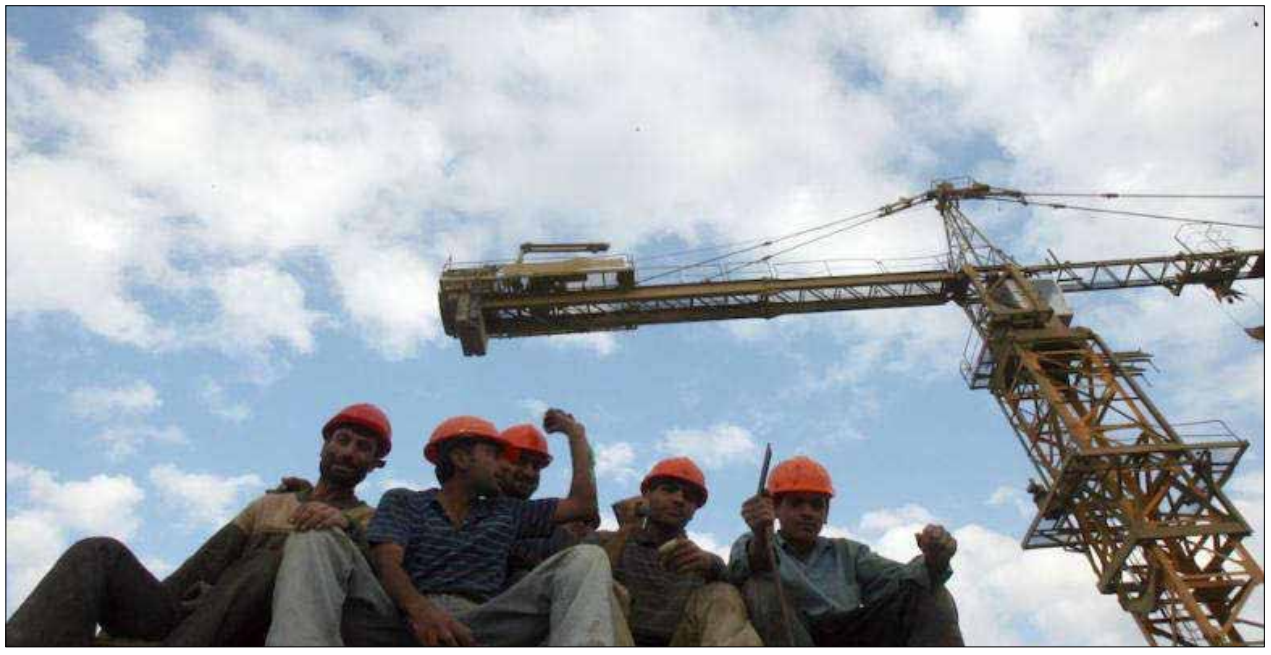

■ نبيل عكام

فالعمل من أهم المصادر الأساسية للدخل بالنسبة للطبقة العاملة، لا بل هو المصدر الوحيد للعامل، والعمل وخاصة المنتج منه عدا عن كونه المصدر الأساسي لدخل العمال، هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني، الذي يساهم في عملية التنمية والتطوير في المجتمع. والعامل الذي يعمل لا بد له أن يشعر باحترام المجتمع له، باعتباره العنصر الرئيسي الذي يساهم في تنمية وتطوير المجتمع، فالحياة الإنسانية اقترن وجودها بالعمل. وعلى الرغم من أهمية العمل فهو يختلف- أي العمل- بحسب ظروف ونوعية العمل أو المهنة التي تقوم بها كل فئة من العاملين، فعمال النسيج تختلف ظروف عملهم وطبيعتها عن عمال المناجم، وعن عمال الصناعات الكيماوية، وهكذا لكل مهنة ظروفها وطبيعة عمل لها مختلفة عن الأخرى. أما العمل اللائق فهو طموح وهدف كل العمال في حياتهم المهنية، وتحقيق الحقوق والاستقرار في الحياة العائلية والعدالة والمساواة بين جميع العاملين إناثاً وذكوراً. والسؤال المهم هنا: ما هي معايير العمل اللائق؟ وما هي المعوقات التي تعيق العمل اللائق في بيئة العمل والمجتمع؟

المادة السابعة من العهد الدولي

لقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة تعريفاً عاماً، عُرف من خلاله العمل اللائق، وطالب بتنفيذ المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجاء تعريف العمل اللائق بأنه العمل الذي يحترم الحقوق الأساسية للفرد كإنسان، كما يحترم حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور مُجزية تتناسب مع معدل مستوى الوضع المعيشي، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم مع مراعاة السلامة والصحة المهنية والجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لعمله.

ويعتبر العمل اللائق الصفة الإنسانية للاقتصاد الوطني، ولا بد أن يكون أحد أهم أهداف المنظمة النقابية. ومن محددات العمل اللائق: أن يكون العمل المنتج، فيه حقوق العمال محمية، وأن يؤمن دخلاً كافياً ووافياً لمعيشة العامل وأسرته بعيداً عن العوز والصدقات، وكذلك أيضاً: أن يوفر حماية اجتماعية وأمناً وظيفياً يضمن له استمرارية عمله، ويحميه من البطالة ويحفظ كرامة العامل. العمل اللائق لا بد أن يؤمن للجميع فرص الحصول على عمل منتج ضمن ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة. ومن محددات العمل اللائق أيضاً: عدم التميز بين الذكور والإناث، وإمكانية العمال المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، ويعطي للعمال الحرية في التعبير عن همومهم ومخاوفهم وتنظيم أنفسهم، ويحدد طبيعة العلاقة ما بين العمال وأصحاب العمل. وغيرها من محددات العمل اللائق. إيصال صوت العمال للحصول على حقوقهم والاعتراف بدورهم الفاعل في عملية الإنتاج وبناء الاقتصاد الوطني.

تعزيز الاستقرار والسلم

ومن الأهداف الإستراتيجية للعمل اللائق: مراعاة خصوصية الواقع الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي في المجتمعات. ويعكس العمل اللائق بكل أبعاده المختلفة مدى اهتمام الحكومات وأصحاب العمل وممثلي العمّال الذين يشكّلون التركيبة الثلاثية في العملية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وفي عملية تطوير الاقتصاد والتنمية المستدامة في البلاد ضمن شروط من الحرية والعدالة، وضمان فرص العمل لجميع طالبي العمل وتأمين الكرامة الإنسانية للعامل.

ومن المعوقات التي تحد من توفير العمل اللائق

- غياب الدور الرقابي للجهات المعنية على ظروف وشروط العمل.
- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة قلة فرص العمل.
- هزالة الحد الأدنى للأجور وعدم قدرته على تأمين متطلبات الحياة الضرورية للعمال.
- ضعف نقابات العمال وعدم قدرتها على المشاركة الحقيقية في القرارات الخاصة بالعمال، من قوانين ناظمة للعمل وغيرها التي تخص الشأن العمالي.

الطبقة العاملة

دعوات نقابية للتظاهر في فرنسا

دعا الاتحاد العام لنقابات العمال في فرنسا إلى المظاهرات في 20 حزيران من الشهر الجاري، من أجل المطالبة بتحسين أوضاع العمال المهاجرين، وضمان حقوقهم في المواقع التي يعملون بها، والحق في الحماية الاجتماعية والاقتصادية لجميع المهاجرين. وكان هؤلاء العمال في الشركات الكبيرة أو مؤسسات البناء والعقارات على خط المواجهة الأول مع الجائحة، كانوا يعملون مجبرين، وهم مهددون بالفصل من العمل في أية لحظة والبقاء بدون دخل. وقال أحد أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام: لقد بينت أزمة كورونا واقع هؤلاء الذين كانوا غير مرئيين من قبل، ومن الضروري إظهار الشجاعة السياسية من أجل تنظيم أوضاع المهاجرين.

أسوأ مكان للعمل بين الدول المتقدمة الولايات المتحدة

أجرى الاتحاد الدولي لنقابات العمال، دراسة وتحليلاً لـ 144 دولة، واعتمدت الدراسة والتحليل على معايير، مثل: مدى سهولة تأسيس النقابات والانضمام إليها، وحق الإضراب، والسلامة في مكان العمل. حيث أظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة سجلت أسوأ نتيجة بين الدول المتقدمة الكبرى فيما يتعلق بحقوق العمال. وبينت الدراسة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشكل منهجي بانتهاك حقوق العمال. وتم تصنيف النمسا، والدنمارك، وألمانيا، وإيطاليا، والنرويج، والسويد ضمن أفضل الدول فيما يتعلق بحقوق العمال. وتم تصنيف الأوروغواي الدولة الوحيدة من خارج أوروبا التي حصلت على تقييم عال. وكانت أسوأ المؤشرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة سورية وفلسطين واليمن وليبيا.

احتجاجات عمال الصحة بتونس

نفّذ عدة آلاف من عمال الطواقم الصحية الحكومية- الخميس الماضي- إضراباً عاماً في كافة المستشفيات الحكومية في تونس، ووقفة احتجاجية في العاصمة، للمطالبة بإصلاحات وبقانون خاص بقطاع الصحة، هذا وقد تجمع المحتجون من العاملين في المستشفيات الحكومية أمام مقرّ وزارة الصحة، ورفعوا لافتات كتب عليها «الصحة العامة ثروة وطنية» و«يا حكومة واجب إصلاح القطاع» و«الجيش الأبيض لن يتراجع». ويطالب المحتجون بقانون أساسي خاص بهم ينظم وظيفتهم، خصوصاً بعد أزمة فيروس كورونا، وشمل الإضراب كافة المستشفيات الحكومية في البلاد، وقد دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل «أكبر نقابة عمالية في البلاد» واعتبر الإضراب ناجحاً، واقتصر العمل على الخدمات الإسعافية فقط، ورفع المحتجون- وهم يرتدون الزيّ الأبيض- الشارات الحمراء.

عمال الصحة في زيمبابوي يضربون من أجل الأجور

في بيان وقعته أكثر من 14 نقابة عمالية تمثل الممرضات والأطباء وغيرهم من العاملين في الرعاية الصحية، وقال عمال الرعاية الصحية في زيمبابوي: إنهم مضربون بسبب خلاف على الأجور لم يتم حله. وقالت نقابة عمال الصحة: هناك انهيار لقيمة العملة المحلية وارتفاع تضخمي، كما رفضت الحكومة مكافأة فيروس كورونا. إن رواتب العاملين في مجال الرعاية الصحية ليست كافية لرعاية أسرهم، حيث تُقدر تكلفة المعيشة ثلاثة أضعاف الراتب تقريباً لإطعام أسرة مكونة من ستة أفراد، وقالت أيضاً: لقد تآكل الأجر بسبب التضخم، لذلك فإن العاملين في مجال الرعاية الصحية لن يعودوا لمواصلة العمل حتى تتم زيادة الأجور بشكلٍ مُرضٍ.

الطبقة العاملة.. الاشتراكية.. والنضال ضد الجائحة 2/1

لفهم أهمية بروز الإضرابات العشوائية والاحتجاجات الكبيرة في شركات إنستاكارت، وأمازون، وعمال شركات الأغذية وعمال شركة جنرال إليكتريك في ماساشوستس وعمال بردو في كنتاكي والممرضات في سان فرانسيسكو وغيرهم. يجب الانطلاق من أن كل هذه الفعاليات الاحتجاجية كانت رداً على إخضاع سلامة العمال لمصلحة أرباح الشركات بشكل إجرامي.

■ دافيد نورث

تعرية التناقضات

إن من سمات كل أزمة كبيرة تعرية التناقضات التي تراكمت وقُمعت على مدى عقود. وكل ما صار من الماضي وعفا عليه الزمن، وأصبح فاسداً، وهو بالقدر الأكبر من الموضوعية، سخيف بل وغير عقلاني في التنظيم الاقتصادي، والثقافة الاجتماعية، والقيادة السياسية والإيديولوجيا المهيمنة في المجتمع القائم، كل ذلك تم فضحه بشكل شرس وكامل على يد العمال.

إن ما سبق تمجيده صار فجأة محتقراً. والأبطال الذين مُدحت إنجازاتهم صاروا موضع ازدراء عام. كما أن مشهد أولئك الذين يمثلون المؤسسة الحاكمة أو يُعتبرون مدافعين عنها، يسببون- بين صفوف الشعب- شعوراً بالسخط والغضب والازدراء.

والجائحة الحالية «كورونا/ كوفيد – 19، هي أزمة من هذا النوع. فخلال عدة أسابيع فقط، أسقطت في أعين الملايين مصداقية النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم. فالولايات المتحدة وهي أغنى بلاد العالم بشكل لا يقاس، وصاحبة أضخم البنوك والشركات، والتي تضم أكبر عدد من المليارديرات، قد أثبتت أنها غير قادرة على تنظيم أي شيء يشبه استجابة فعالة للوباء.

التقليل من شأن التحذيرات

لا توجد أية خطة لإبطاء وإيقاف انتشار فايروس كورونا المستجد. وقد شهد العقدان المنصرمان صدور العديد من الدراسات الطبية والتقارير الحكومية حول خطر انتشار وباء قاتل. وقد تم التقليل من شأن هذه التحذيرات وتجاهلها. فبالنسبة لنظام اقتصادي وسياسي كان هدفه الأول هو إثراء الأوليغارشيا الطفيلية، نُظر إلى تخصيص موارد مالية لميادين بحث وإنتاج لا تولد مستويات عالية من الأرباح على أنها مضيعة للوقت والمال.

ونحن نرى اليوم نتيجة السياسة الاجتماعية الرجعية لذلك من خلال انتشار الموت مع انتشار الوباء في نيويورك، وبوسطن، وديترويت، وشيكاغو ونيو أورليانز، ولوس أنجلس. ومن غير المتوقع نجاة أية ولاية أو أية مدينة كبرى. إن المناطق الريفية التي لن تنجو من الجائحة تفتقر في كثير من الحالات إلى المرافق الأكثر بدائية للتعامل مع حالات عدوى واسعة.

إن الولايات المتحدة التي تنفق مئات المليارات على أنظمة التسلح الأكثر تطوراً في حروبها المتعددة في هذه المنطقة أو تلك من العالم، لا تستطيع تزويد مستشفياتها بالمنافس أو تزويد العاملين في الرعاية الصحية بالأقنعة وغيرها من تجهيزات الوقاية. كما أن الاختبارات المطلوبة لكشف الفايروس ومكافحته غير متاحة. وهناك عدد لا يحصى من آلاف البشر ممن يشكون من عوارض مرتبطة بفايروس كورونا غير قادرين على التأكد من إصابتهم بالعدوى أو عدمها.

إن إضفاء سمة مالية على الاقتصاد يعني عملية فصل غير مسبوقة في حجمها بين خلق المال وعملية الإنتاج الفعلية

تجاوز قدرة الاستيعاب

كما أن الأطباء، والممرضات، وكل أولئك الذين يقدمون وسائل الدعم الأساسية للمرضى يعملون من 15 إلى 18 ساعة في اليوم، ومعرضون هم بدورهم دائماً لخطر التقاط العدوى. ولا يوجد العدد المطلوب من أسرة المشافي للمرضى المحتاجين بشكل ملح إلى العلاج العاجل. كما تم تجاوز قدرة استيعاب الغرف المخصصة لحفظ الجثث، ويُحرم حتى الموتى من الاحترام الذي يستحقونه.

لقد فضحت الأزمة المصالح المتناقضة غير القابلة للتوفيق فيما بينها التي صارت جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي، ولا توجد كذبة أكبر من أننا «العمال والرأسماليون» في قارب واحد. إننا لسنا معاً!

نحن نعيش هذه الأزمة، وحيث إن نخبة المال- الشركات الحاكمة- والطبقة العاملة تعيشان هذه الأزمة بطرق مختلفة إلى حد بعيد، كما أن اهتماماتها وأولوياتها تنتميان إلى عالمين متباعدين متصارعين.

فمنذ البداية، كان الاهتمام الرئيس لنخبة المال- الشركات- وخدمها السياسي في الحزبين الديمقراطي والجمهوري هو حماية ثرواتها، وحماية نظام الربح الرأسمالي الذي تستند إليه، من التداعيات الاقتصادية للجائحة. ولم يكن معدل الإصابات وتصاعد الوفيات هما اللذان دفعا إدارة ترامب والكونغرس إلى العمل، بل الانهيار الواسع والمفاجئ في قيمة أسهم وول ستريت.

تبرير تخفيض الإنفاق

وكما كان عليه الحال في 2008، وإن كان الآن على نطاق أوسع، فقد طالبت الطبقة الحاكمة بضخ فوري لتريليونات الدولارات في الأسواق المالية وإلى خزائن الشركات. إن عبارة «النقود غير متوفرة» التي كانت تستخدم لرفض رفع رواتب العمال، ولتبرير تخفيضات الإنفاق الضخمة للخدمات الاجتماعية الأساسية لم تعد تُسمَع في صالات الكونغرس. صوّت الكونغرس على وضع أموال غير محدودة تحت تصرف البنوك والشركات، دون أية قيود هامة ولا مراقبة لاستخدام الأموال. والأهم على الإطلاق، فاتورة الستة تريليونات دولار، وهذه ثاني عملية إنقاذ بهذا الحجم خلال ما يتجاوز بقليل عقد من السنين، التي اعتُمدت دون أي حد أدنى من المساس بالملكية والثروة الرأسمالية. أما فيما يخص الأغلبية الساحقة من الشعب، فإن قيمة المال المخصص لاحتياجاته لا تعادل جزءاً بسيطاً من حزمة الإنقاذ التي أقرها الكونغرس.

تنهدت الطبقة الحاكمة تنهيدة ارتياح. فما أن تم التصويت على الفاتورة، حتى استأنف كازينو وول ستريت عملياته وارتفعت قيمة الأسهم، خلال أيام، بنسبة 20%. إنما التريليونات التي أقرها كونغرس الحزبين، في استعراض للوحدة شارك فيه السيناتور برني ساندرز وفق الأصول، شددت من الأزمة الاقتصادية الكامنة التي ولدتها عقود من الطفيلية الرأسمالية، المترافقة بصيرورة إضفاء سمة مالية على الاقتصاد، وهذا يعني عملية فصل غير مسبوقة في حجمها بين خلق المال وعملية الإنتاج الفعلية. صحيح أن الاقتصاديين الرأسماليين ينكرون بحماس نظرية قيمة العمل الماركسية، إنما لا يمكن لأي نظام رأسمالي الاستمرار بدون قوة عمل الطبقة العاملة. وكما لاحظ ماركس بإيجاز «كل طفل يعرف أن الأمة التي تكف عن العمل، ولن أقول لعام بل لعدة أسابيع، ستندثر».

«قيصر» وقطبة «إسرائيل» المخفية

منذ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بقانون «قيصر» الذي فرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية الإجرامية ضد المواطنين السوريين، كثرت الأحاديث والتوقعات حول تبعات هذه الحزمة على سورية، وكذلك أثار القانون تساؤلات عدة، من أهمها: متى، وفي أية شروط، ستقوم الولايات المتحدة برفع هذه العقوبات؟

■ أحمد الرز

السؤال هنا لا يطرحه الرافضون لهذه العقوبات فحسب، بل وكذلك بعض المؤيدين بشكل موارب لها، ذلك أن تجربة الولايات المتحدة في موضوع فرض العقوبات على الدول الأخرى في العالم تشي بأن الأمريكي لم يفرض العقوبات يوماً ليرفعها بسهولة، بل غالباً ما تتحول هذه العقوبات إلى ورقة ضغط ومساومة لتحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات. ويمكن العودة في هذا السياق إلى طريقة تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها على كلٍّ من إيران وفنزويلا وكوبا وغيرها من الدول، وكيف كانت قائمة الشروط الأمريكية تتبدّل وتتعدل مراراً ربطاً بالتطورات السياسية في العالم.

قيصر و«جيران» سورية

في النص الرسمي لقانون «قيصر»، المنشور على موقع خدمة مكتب النشر التابع للحكومة الأمريكية، هنالك فقرة تحمل اسم «بيان السياسة»، وتحدد هذه الفقرة «هدف» الولايات المتحدة من العقوبات، وتقول حرفياً: «تقوم سياسة الولايات المتحدة على أنه ينبغي استخدام الوسائل الاقتصادية، الدبلوماسية والقسرية، لإجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها القاتلة على الشعب السوري، ودعم الانتقال إلى حكومة في سورية تحترم حكم القانون، وحقوق الإنسان، والتعايش السلمي مع جيرانها».

فيما يخص النقطة المتعلقة بـ«التعايش السلمي مع جيرانها» لا يحتاج عاقل لكثير من الجهد ليستنتج أن المقصود هو كيان العدو الصهيوني، ذلك أنه الوحيد الذي لا تربطه علاقات سلام مع سورية، فعلاقة سورية مع جيرانها «العراق، تركيا، الأردن، لبنان» قد تتوتر تارة وتهدأ أخرى ولاسيما خلال الأزمة السورية، لكنها لم تصل إلى حدود العلاقات العدائية المطلقة، وموضوع التعايش السلمي غير وارد أصلاً لدى الحديث عن أي من هذه الدول لأنه بدهي. فما الذي يريده الأمريكي من إدراج مسألة «التعايش السلمي» مع كيان العدو في نص قانون «قيصر»؟

التحكم بالسلوك المستقبلي لسورية

ما تشي به هذه النقطة هو أن الهدف الأمريكي من فرض العقوبات على المواطنين السوريين لا يرتبط بإجراء تغييرات داخلية في البلاد، بل هو في العمق محاولة للتحكم بالسلوك المستقبلي لسورية، كما هو محاولة يائسة لاستباق تغيّر الواقع السياسي في البلاد، وبهذا المعنى تقول لنا واشنطن: إن رفع العقوبات عن البلاد في المستقبل سيكون مرهوناً بوجود حكم في سورية يطبّع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

وهنا لا نناقش المسألة لنثبت أن الولايات المتحدة تحاول أن تفرض على سورية سياسات محددة بطريقة تخالف القوانين الدولية، فهذا بدهي، وهذا ما كانت تحاول واشنطن القيام به على الدوام، لكن هذا النقاش يهدف إلى تثبيت نقطة أساسية في فهم السلوك الأمريكي اليوم، وهي: أن الولايات المتحدة التي تضطر للانسحاب التدريجي والمتسارع من المنطقة، تحاول بشتى الوسائل أن تترك بين يديها بعض الأوراق التي تسمح لها بتثبيت مشهد محدد من المنطقة بعد انسحابها، حيث إن الركيزة الأساسية للولايات المتحدة في المنطقة بعد الانسحاب هي الكيان الصهيوني، ومجمل السلوك الأمريكي منذ فترة غير قصيرة «صفقة القرن، والاعتراف بـ«سيادة إسرائيل» على الجولان السوري المحتل...إلخ» يؤكد أن واشنطن تحاول تمكين كيان العدو إلى الحد الأقصى الذي يسمح له بأن يلعب هذا الدور.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السلاح الذي تشهره الدول الصاعدة اليوم «روسيا والصين تحديداً» فيما يرتبط بصراع دول المنطقة مع الكيان الصهيوني هو العمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تم اعتمادها سابقاً في هذا الشأن، وهو ما يسمح لنا بالاستنتاج: أن أحد الأهداف الإضافية لواشنطن من إدراج مثل هذه النقطة في قانون قيصر يتمثل في محاولة عرقلة تطبيق هذه القرارات لاحقاً، وهو إن دلّ على شيء فإنه يدل على مقدار تخوّف الولايات المتحدة من مستوى جدّية القوى الدولية الجديدة الصاعدة في حل قضية الصراع مع الكيان الصهيوني حلاً يستند للقوانين الدولية، التي تمّ إهمالها سابقاً بفعل الوزن النوعي السابق للولايات المتحدة، الذي استطاع التحكم إلى حدٍّ بعيد بسلوك المؤسسات الدولية، وهي المؤسسات ذاتها التي يضطر الأمريكي لمغادرة عدد منها بفعل اتضاح تبدّل التوازنات داخلها لمصلحة القوى المناوئة للهيمنة الغربية والأمريكية تحديداً.

مع نضوج ظروف التطبيق الفعلي لقرار مجلس الأمن 2254 هذا النضوج الذي لثلاثي آستانا «روسيا، تركيا، إيران» الدور الأساسي فيه تنفتح أمام السوريين إمكانات تقرير مستقبلهم بأيديهم

بهذا المعنى، فإنّ بين عقوبات «قيصر» و«صفقة القرن» حبلاً سُرياً واحداً، لا ينبع فقط من كونهما قادمين من المصدر الأمريكي نفسه، بل وأكثر من ذلك من كونهما يحملان طابعاً استراتيجياً طويل الأمد كأداتين أساسيتين من وجهة نظر الأمريكي، تخدمان تهيئة الأرضية المناسبة لعملية انسحاب واسع وتاريخي من المنطقة.

واشنطن اليوم ليست واشنطن الأمس

مشكلة السلوك الأمريكي هذا، هي أنه ينتمي في عقليته إلى مرحلة سابقة، إلى مرحلة كانت تستطيع فيها الولايات المتحدة أن تَفرض على دول العالم ما تفعل ومتى وكيف. وهنا لا نقول إن وزن الولايات المتحدة الأمريكية قد صار صفراً، لكنه اليوم ليس وزنها السابق ذاته الذي سمح لها بفرض إرادتها عنوة ورغم إرادة الدول. «يقدّم وصول سفن النفط الإيرانية إلى فنزويلا بالرغم من كل التهديدات التي وجهتها واشنطن لطهران مثالاً حياً لمن يريد التمعن».

مع نضوج ظروف التطبيق الفعلي لقرار مجلس الأمن 2254، هذا النضوج الذي لثلاثي أستانا «روسيا، تركيا، إيران» الدور الأساسي فيه، تنفتح أمام السوريين إمكانات تقرير مستقبلهم بأيديهم، وهذا يعني ضمناً: أن القرارات السيادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالجانب الوطني بما في ذلك استعادة الجولان السوري المحتل، ستكون بأيدي السوريين أنفسهم.

«القضية الكردية

ي ظل التجاذبات التي تعصف بسورية اليوم تتخذ القضية الكردية أهمية متزايدة كأحد الفوالق التي تعمل عليها عدد من الأطراف وخاصة الخارجية لتأجيج صراع بات يخبو يوماً بعد يوم
ومع انسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة يشعل هذه البؤرة لتفعل مفعولاً موازياً لوجوده الفيزيائي في المنطقة، وهو متأكد أن مشروعه هذا سيشغل كل الأطراف الاقليمية لفترة ليست بالقصيرة
لذا نذكر قراء قاسيون بما تم نشره سابقاً بهذا الصدد في الأمس القريب

1- مقدمة

● تعد القضية الكردية في الشرق العظيم، أي المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط، واحدة من أعقد المسائل المعلقة تاريخياً إلى اليوم، بفعل عوامل خارجية وداخلية متعددة.

● تمتلك القضية الكردية، الكثير من السمات الخاصة بها، وهي أيضاً مسألة إقليمية- دولية بامتياز، بحيث لن تكتب الديمومة الطبيعية لأية حلول مجتزأة أو محلية لها.

● تلجأ الامبريالية ضمن محاولاتها تنفيس أزمتها الخانقة إلى استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي، استكمالاً للسياسة القديمة في التفريق، ولكن على مستوى أعلى، بهدف تفتيت المفتت وتقسيم المقسم «سايكس- بيكو2»، من أجل مواصلة صرف نظر الشعوب عن صراعها الأساسي مع الامبريالية وتركيزها على الصراعات الثانوية التي تحاول السياسات والإعلام تحويلها إلى رئيسية.

● باتت معالجة القضية الكردية تكتسب أهمية خاصة واستثنائية اليوم في ظل رفع الامبريالية الأمريكية المأزومة، من مستوى عملها على تأجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، وصولاً إلى تغذية بعض النزعات الانفصالية والتفتيتية، بوصفها فوالق مطلوبة من قبل الامبريالية، لتكمل الدور الوظيفي للفوالق الطائفية الثانوية.

● استثمرت الامبريالية في هذه النزعات خلال السنوات الماضية على نحو موسع من عمر أزمتها الرأسمالية الشاملة، لتنتج تنظيمات فاشية دينية طائفية جديدة متطرفة من شاكلة «القاعدة» و«داعش» وأمثالهما في منطقتنا، وتنظيمات فاشية قومية في مناطق أخرى، والتي قاربت على إنهاء دورها الموكول لها.

● إن طبيعة ووتيرة تفاقم الأزمة الرأسمالية، كمنظومة وبنية، ووصولها إلى أفق مسدود، إلى جانب المآلات الموضوعية للتحولات الجارية التي ستنهي عهود الهيمنة الإمبريالية، باتت تؤكد مجدداً على صحة المقولات السابقة حول انتهاء عصر الدول القومية، باتجاه صيغ أكثر رقياً وتكاملاً وتحقق المصالح الحقيقية والمشروعة لشعوب الأرض.

● هذه الحقائق لا تلغي أهمية النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التمييز كافة الممارسة بحق أي شعب من شعوب منطقة الشرق العظيم والعالم، ومن بينها الشعب الكردي.

● بهدف الطرح على النقاش العام والإغناء، يعرض المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية السوري رؤيته لهذه القضية المتراكبة والمتراكمة والمعقدة بصيغة موضوعات تهدف إلى الإسهام في صياغة موقف وطني وأممي مبدئي، يقطع الطريق على الطروحات الإقصائية التمييزية أو الانعزالية أو التقسيمية، سواء من الامبريالية، أم من ضيقي الفكر القومي كلهم، أياً كانت اصطفافاتهم

تنزع بعض النخب الكردية إلى اتخاذ خطوة في الفراغ من خلال التلويح بـ«الاستقلال» بأي ثمن كان

2- الأزمة الرأسمالية الشاملة والمخارج الامبريالية

● الأزمة الحالية العاصفة بالمراكز الامبريالية هي أعمق أزمة في التاريخ، والمخرج منها لا يمكن أن يكون كالسابق، عبر التوسع الأفقي لرأس المال، إن كان بالقوة أو عبر الوسائل الاقتصادية، لأن هذا التوسع وصل إلى أقصى مدى له.

● الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاصمة، وفي ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل لم تعد واشنطن القوة رقم1 الآمرة الناهية في العالم.

● تواصل الامبريالية المأزومة استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي للوصول إلى «سايكس- بيكو2» عبر التركيز بالسياسات والإعلام السائد على جعل الصراعات الثانوية صراعات رئيسية.

● جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ««حزب الإرادة الشعبية حالياً»» في 2010/11/26 أن «حدود سايكس- بيكو الإمبريالية.. يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها».

● تقوم الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، بإعادة انتشار وتموضع قواتها، في سياق انسحابها من المنطقة لأن وصول هذه القوات إلى أقصى مدى في انتشارها مع تكاليفها الباهظة لم تعد قادرة على أداء دور الثكنة المتقدمة لحماية المصالح الامبريالية بشكل مباشر. ولكنها عبر محاولتها الاحتفاظ بالتأثير والتحكم عن بعد، تحاول الامبريالية الأمريكية ترك المنطقة بحالة من الفوضى والاقتتال لعقود مديدة من الزمن، بغية كبح منافسيها الكبار، وإطالة

وشعوب الشرق العظيم»

تكتسب معالجة القضية الكردية اهمية خاصة واستثنائية اليوم في ظل رفع الامبريالية الامريكية المازومة، من مستوى عملها على تأجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، وصولاً إلى تغذية بعض النزعات الانفصالية والتفتيتية، بوصفها فوالق مطلوبة من قبل الامبريالية.

3- مشتركات شعوب الشرق العظيم

● تشكل المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً عملياً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري منذ أكثر من ألف عام وإلى أوائل القرن العشرين. وقد سبق أن أخذ هذا الفضاء الموضوعي سابقاً شكل امبراطوريات ودول شاسعة ظهرت في هذه المنطقة تاريخياً والتي كانت سمات علاقات شعوبها مع بعضها الانفتاح والتماهي جغرافياً وسياسياً واجتماعياً.

● الشعوب في هذه المنطقة متآخية، والأساس في علاقاتها هو التاريخ المشترك والتكامل في حين أن الطارئ المفروض استعمارياً عليها كان التباعد والتفكك، المنافي لخط السير الموضوعي باتجاه الاندماج والتكامل والتوحد.

● إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يجمع سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوربي مثلاً، حيث ثمة:

– تكوين نفسي– قيمي– اجتماعي– عاطفي متشابه.

– ثقافة قواسمها مشتركة كبيرة.

– تاريخ نضال مشترك في وجه الاستعمار، بشكليه القديم والجديد، والامبريالية، ولاسيما الأمريكية ومشاريع هيمنتها.

– ثمة نضال اقتصادي واحد موضوعياً، لأنها بحد ذاتها اقليم اقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة، أي يتمتع بموارد بشرية وطبيعية كافية لتكامله واكتفائه الذاتي واستقلاله عن بقية الأقاليم والمراكز الاقتصادية، «وللعلم فإن أعداد الأقاليم المشابهة على مساحة العالم لا تتجاوز 5– 6 أقاليم».

● بفعل عوامل الضغط الخارجية المستمرة منذ أوائل القرن العشرين وعوامل التجاذب الداخلية، فإن هذه المنطقة قابلة للتقارب والتكامل والتوحد، اقتصادياً وحتى سياسياً.

4- القضية الكردية قضية إقليمية

● الكرد في منطقة شعوب الشرق العظيم يتوزعون بشكل رئيسي في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسورية. ونحن أمام مشكلة عامة، عابرة للحدود السياسية القائمة، وإن كانت تتجلى في كل دولة حسب واقعها الملموس.

● إن عمومية المشكلة تفترض تحديد العوامل المشتركة بين مختلف الدول في هذا الفضاء الجغرافي السياسي الممتد، من قزوين إلى المتوسط:

● إن الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل، هي موضوعياً رأسمالية تابعة، أي أن هذه البلدان «تتطور» تحت مطرقة النهب الاستعماري الجديد

● تتعرض شعوب هذه البلدان لنهب مزدوج، عالمي لصالح المراكز، ومحلي لصالح الوسيط البرجوازي الكمبرادوري المحلي مع السوق العالمية.

● خلق هذا النهب المزدوج ولا يزال متلازمة «النهب– القمع»، كإحدى خصائص التطور التاريخي لهذه البلدان، لأن النهب الفاحش والمزدوج فيها يتطلب على الدوام أن يتوازى مع القمع الحامي لمصالحه.

● يشكل التمييز القومي جزءاً من هذه العملية، حتى تستمر عملية تغذية جيوب قوى رأس المال المحلي من جهة، ولخلق المزيد من تراكم الثروة في المراكز من جهة أخرى.

● تعمد الرسم الاستعماري لخرائط المنطقة من خلال اتفاقية سايكس– بيكو إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة ألغامها للانفجار تلقائياً في أية لحظة، ومن بينها قضية الحقوق القومية للكرد.

● البلدان المعنية جميعها تتسم ديموغرافياً، بالتنوع الثقافي «القومي، الديني، الطائفي الخ» بما يعبر عن غناها الحضاري من جهة، وإمكانية الاشتغال عليها من جهة أخرى لعرقلة التطور التاريخي الموضوعي.

● الرأسمالية الطرفية البدائية المتخلفة وبحكم متلازمة «النهب– القمع» لم تستند إلى ذلك الغنى الحضاري، لدفع التطور التاريخي الاقتصادي– الاجتماعي، السياسي إلى الأمام، بل ذهبت عكس ذلك تماماً، وخصوصاً مع تكريسها لسياسات البرلة الاقتصادية في العقود الأخيرة، وباتت تشترك مع سياسات الخارج التقليدية القائمة على «فرق تسد»، في النيل من الكثير من المشتركات الموضوعية، بين مكونات الطيف الاجتماعي لدى شعوب المنطقة.

تتمة ص8»»

عمرها في خضم أزمتها الخانقة.

● الصراع الأساسي المستمر إلى اليوم هو الصراع بين قطب الامبريالية وقطب الشعوب، وثمة أشكال وأمثلة عديدة لدى الشعوب والبلدان على رفض ولفظ النموذج الرأسمالي المتوحش في التطور، نتيجة استحالة التوافق مع عدوانيته الناجمة عن الضيق المستمر لهامش ربحه، وبالتالي مناوراته.

● الإمبريالية بحالة تخبط حول المخرج المحتمل أمامها، مما سيؤدي إلى انقسامات حادة سياسية واجتماعية، في داخل المراكز الرأسمالية والامبريالية ذاتها، والأدلة والمؤشرات على ذلك أكبر من أن تحصى هنا.

● الإمبريالية أصبحت اليوم أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، يعكسان الصراع الداخلي بين الأجنحة والتيارات داخل المراكز الامبريالية، ولاسيما في واشنطن:

– إما انهيار حاد وسريع في حال اعتمادها خيار القوة المباشرة السافرة.

– أو تراجع تدريجي وسلس مع اعتمادها خيار القوة الناعمة التي تتضمن أشكالاً من القوة المباشرة.

● ما يجري في منطقتنا اليوم هو حالة مركبة من هذين الخيارين، عنوانه «صراع الحضارات» إضافة لـ«الفوضى الخلاقة»، وأداته الأساسية المستحدثة مؤخراً لهذه الغاية هي تنظيم «داعش»، الذي باتت تتمظهر إمكانية انحساره لأسباب ذاتية وموضوعية، دولياً وإقليمياً ومحلياً.

● إن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما، هما «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى الفاشية بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها، تضاف إلى محاولاتها الاستمرار في فرض وتثبيت نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، بما يشكله من حصان طروادة لها داخل البلدان المستهدفة.

● «داعش»، وبوصفه أحد الأذرع الفاشية الجديدة لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجرامي العالمي، هو الأداة الأولى الدينية– الطائفية للتفتيت، وهو إن بات غير كاف للوصول إلى الهدف، فلا مانع لدى تلك الأوساط من اختراع أداة ثانية.

● الأداة الثانية في جعبة الاحتياطيات القذرة لدى القوى الامبريالية هي إثارة الفوالق القومية في المنطقة، وهنا تبدو «القضية الكردية»، وطروحات الاستقلال وتقرير المصير، بالصيغ المطروحة، مرشحة لقول كلمة حق فيها يراد بها باطل.

● لينين كان مع حق تقرير المصير مبدئياً. وعندما انتقدته الزعيمة الشيوعية الألمانية روزا لوكسمبورغ بأنه طرح غير عملي، قال: «فليكن لكنه مبدئي ولكل حادث حديث». وجاءت الممارسة اللينينية اللاحقة لتؤكد على أن لينين إنما ترك الموقف العملي كي يصاغ حسب ضرورات النضال ضد الإمبريالية ولصالح تآخي الشعوب.

● إن دموع التماسيح التي يذرفها الغرب بغزارة اليوم على الكرد هدفها إجهاض حق تقرير المصير الحقيقي، لمصلحة استنبات نزعات انفصالية، جزئية، وأحادية الجانب، واستفزازية، لا تحل القضية الكردية، وتضر في الوقت ذاته بالمصالح العميقة لشعوب منطقة الشرق العظيم.

إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها

«القضية الكردية

5- سمات وخصائص القضية الكردية

● القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

● تعد القومية الكردية من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي. وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات في أماكن وجودها، منعتها سياسات الدول الغربية، والتفاعلات الداخلية لتلك السياسات، من تشكيل دولتها القومية الخاصة، حيث لم يسمح الاستعمار التقليدي المباشر في حينه بوجود دولة كردية مستقلة، بل تعمد إبقائها مشكلة مفتوحة.

● الفضاء السياسي والجغرافي للقضية الكردية- حتى ما قبل التحولات في ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد للقوى بفعل الأزمة الرأسمالية العامة والشاملة- هو دول الرأسمالية الطرفية، حيث النهب المزدوج والتفاوت الطبقي الحاد والمستوى المتدني من الحريات السياسية، مضافاً إليها ظلم قومي تكرس مع التقسيمات الاستعمارية، ولم ينته في ظل ما اصطلح عليه بالدولة الوطنية.

● القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكونها. وإن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال من أربع بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربع، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائماً.

● الحامل الاجتماعي للمشروع القومي الكردي ليس البرجوازية. وكانت الحركة القومية الكردية على الدوام محكومة بعوامل أساسية عديدة، أبرزها طبيعة القوى الاجتماعية التي ترفع شعارات المشروع الكردي، والتحولات الطارئة عليها في المراحل المختلفة والبلدان المختلفة، وتأثرها بالتحولات الدولية، وبظروف تطور البلدان الأربعة، العامة والخاصة، كل على حدة.

● وللمقارنة فإن الشعوب الأوربية في القرنين الثامن والتاسع عشر، على سبيل المثال شكلت دولها القومية في ظل تحول البرجوازية من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها، وبادرت إلى تشكيل سوقها، أو دولها القومية.

● مع تراجع الحركة الثورية العالمية، وصيغة الدولة الوطنية، وتهديدها بمشاريع التفتيت الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، تراجعت القوى الثورية والتقدمية الكردية وصعدت في بعض الأماكن قيادات ضعيفة الارتباط بالمصالح العميقة للجماهير الكردية العريضة أو بأحسن الأحوال ضعيفة التجربة السياسية والنضج الفكري الضروري حتى لو تمتعت بروح الإقدام و التضحية..

● اليوم، مع تراجع الامبريالية وحلفائها التقليديين والتابعين لهؤلاء الحلفاء يعاد انفتاح الأفق أمام الحلول الحقيقية للقضايا القومية في المنطقة وإحداث الفرز المطلوب في القوى الاجتماعية والسياسية الحاملة للقضية الكردية، وطروحاتها، بحيث يجري تجاوز الشكل التقليدي الانعزالي الانفصالي التفتيتي المتوافق مع المصالح الامبريالية، نحو التوافق مع المسار الطبيعي لحركة شعوب منطقة الشرق العظيم باتجاه تكاملها وحل مشاكلها على أساس قواسمها المشتركة أعلاه.

● ومع تفاقم أزمة الامبريالية التي تضع مستقبل ظاهرتها نفسه على طاولة البحث الجدي، وسعيها المحموم نحو التفتيت، ينبغي تقييم مدى رجعية أو تقدمية المشاريع القومية الضيقة.

● من الواضح أن ظروف التحول في ميزان القوى الدولي الجديد الجاري اليوم، والذي يشهد تراجعاً امبريالياً وأمريكياً أصبحت تسمح من حيث المبدأ بوضع مسألة حقوق تقرير المصير وتكامل ووحدة شعوب الشرق العظيم كلها، طوعياً وبالتراضي، واستناداً إلى القواسم المشتركة على طاولة البحث الجدي وبقوة.

● إن من شأن ذلك أن يبني تكتلاً بشرياً، سياسياً واقتصادياً، رئيسياً جديداً في العالم، يحل ضمناً القضايا القومية، جملة وتفصيلاً، لمختلف الشعوب، بطريقة تخدم مصالحها هي، وليس المصالح الامبريالية.

● من الحقائق الثابتة أن شكل تطور الدولة الوطنية خلق عبر التراكم التاريخي مستوىً معيناً من العيش المشترك والاندماج بين القوميات المتعددة في الشرق، لا يمكن لأي حل حقيقي للقضية الكردية أن يتجاهله.

الأزمة الحالية العاصفة بالمراكز الامبريالية هي اعمق أزمة في التاريخ، والمخرج منها لا يمكن أن يكون كالسابق، عبر التوسع الافقي لراس المال، إن كان بالقوة او عبر الوسائل الاقتصادية، لأن هذا التوسع وصل إلى أقصى مدى له

6- القضية الكردية والأجندات المختلفة

إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية- المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بآن واحد

● في ظرف الانعطاف التاريخي الراهن تشهد القضية الكردية اهتماماً متعاظماً، ويطالها الاستقطاب الحاصل في المواقف السياسية حول القضايا جميعها.

● يمكن تلمس أربعة مواقف حول هذه القضية، بغض النظر عن الدعاية الإعلامية السياسية المرافقة لتطور الأوضاع:

– استمرار عقلية إنكار وجود قضية كردية بأساليب ملتوية من مختلف أنظمة الدول التي يوجد فيها الكرد، وبعض النخب السياسية والثقافية، بما فيها أحياناً تلك المحسوبة على بعض المعارضات. وتحاول تلك الأنظمة والنخب في ظل الاستقطابات الإقليمية والصراع الدولي القائم والأزمات المتفجرة في المنطقة استخدام القضية الكردية إما كورقة ضغط بينية أو تسويفها تحت ستار الحفاظ على وحدة البلدان ومنع التفتيت، علماً بأن مجمل السياسات المتبعة، بما فيها إدارة الأزمات، تسهم في وضع أسس ومقدمات أي تفتيت محتمل، منشود أمريكياً.

– تنزع بعض النخب الكردية، إلى اتخاذ خطوة في الفراغ من خلال التلويح بـ«الاستقلال»، بأي ثمن كان، تحت راية الحق القومي المشروع، بغض النظر عن حقيقة إمكانية تحقيقه وجديته واستقراره المفترض، وبغض النظر عما يمكن أن يحدثه مثل هذا الإجراء من طرف واحد في ظل الحالة التاريخية الراهنة، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار التبدلات السريعة المحتملة في مواقف القوى الغربية الداعمة والمحرضة على اتخاذ هذه الخطوة، والتي تحاول مواصلة سياسة احتواء القوى والأطراف الإقليمية جميعها وتغذية نزاعاتها البينية والتحكم بها.

– يشتغل الموقف الامريكي عملياً على تغذية الموقفين السابقين، بدرجات متباينة ومتناوبة بينهما حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية باللحظة الدولية المعنية.

– الموقف الآخر الذي تعبر عنه هذه الوثيقة، موقف يُقرّ بحق تقرير المصير، من حيث المبدأ، ويرى تجسيده الملموس في الإطار الجذري والشامل والمتكامل والاتحاد فيما بين شعوب وقوميات المنطقة كلها، أي الاندماج الطوعي، كمخرج واقعي ، باعتباره حلاً يلجم خطرين يهددان الحقوق القومية كلها للشعوب، بما فيها الكردي: خطر إنكار الحق على أصحابه، وخطر توظيف هذا الحق لصالح أجندات دولية بشكل كيانات مصنعة ومجتزأة وقسرية، تتعارض مع كل من المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة، ومع المسار الموضوعي للتطور العالمي ومستقبله. وإن هذا الموقف لا يعني بأية حال من الأحوال صرف النظر عن ضرورة مواصلة النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التفرقة والتمييز بأشكالها كافة الممارسة بحق الكرد، أياً كانت أماكن انتشارهم.

● إن «الاستقلال»، تحت يافطة حق تقرير المصير أو أي شكل مخفف آخر، وإعلان «دولتهم الخاصة»، يضع الكرد وبشكل مباشر تحت ضغط وابتزاز قوى إقليمية ودولية، وفي أحسن الأحوال يجعل القضية الكردية ساحة لتصفية حسابات هذه القوى، في ظرف تتبدل فيه المحاور والتحالفات بشكل

وشعوب الشرق العظيم»

أكثر مما يتوقعه العقل القومي التقليدي.

● إن تمرير أي شكل من أشكال الجنوح نحو الانفصال حالياً في ظل التوازنات الإقليمية والدولية غير المستقرة سيؤدي الى:

– صراع كردي – كردي
– صراع كردي – عربي
– صراع كردي – تركي
– صراع كردي – إيراني

● هذا يعني أن الأمور ستتعقد وسيُدفع بالكرد للكفر بحق تقرير المصير بعد حين، وسندخل مرحلة صراع ثانوي صرف.

● الطرح الذي يقدمه ضيقو الأفق القومي الكردي باتجاه إقامة كيانات صغيرة ىسيؤدي إلى حجب الحق عن باقي الكرد في بقية البلدان، الذين يشكلون أكثرية الكرد.

من الحقائق الثابتة ان شكل تطور الدولة الوطنية خلق عبر التراكم التاريخي مستوىً معيناً من العيش المشترك والاندماج بين القوميات المتعددة في الشرق، لا يمكن لأي حل حقيقي للقضية الكردية ان يتجاهله.

7- تقرير المصير ضمن وحدته

● يستمر تبلور ميزان القوى الدولي، نحو تكريس انتهاء العالم أحادي القطب «الأمريكي الذي كان سائداً خلال العقدين الفائتين» وبروز العالم متعدد الأقطاب «الروسي/ الصيني/ بريكس وقطب الشعوب أساساً»، حيث تشهد المنطقة والعالم صراع وتناقض مشاريع جيوسياسية عالمية كبرى يقوم بعضها على محاولات تكريس الهيمنة في حين يقوم بعضها الآخر على الندّية والتكامل والمنفعة المتبادلة، ضمن مساعي تثبيت كسر الهيمنة الأمريكية.

● إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الامبريالية الاستعمارية برمتها.

● إن الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الأمريكية يتمثل في غَدْ السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد.

● إن اتحاد شعوب الشرق العظيم يقوم على التفاهم الطوعي بين جميع شعوب المنطقة، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها وغير قادرة على تمرير مخططاتها كالسابق.

● لا ينبغي الاكتفاء بما يسمى حق تقرير مصير الكرد الجزئي جغرافياً، بل ينبغي العمل لتقرير المصير والسيادة لشعوب المنطقة كلها، بمن فيهم الكرد كلهم بمختلف أماكن وجودهم في البلدان الأربعة، بمعناهما الحقيقي، أي انعدام التبعية لأي من المراكز الامبريالية.

● إن الأشكال أو الخطوات الانفصالية، أحادية الجانب، ستكون معرقلة لهذا المسار الموضوعي بحكم الصراعات الثانوية التي ستحدثها.

● الشكل العملي لتنفيذ هذا الحق يتعلق بشكل تغير وتطور موازين القوى الدولية والإقليمية اللاحقة وبحجم الأزمات في كل بلد.

● لن يتبلور هذا الحق ويدخل حيز الوجود إلا ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بشكل يعمق تآخيها ويوحد نضالها ضد الإمبريالية عدوة كل الشعوب.

● أي أن تنفيذه على الأرض له علاقة بتفاهم واتحاد العرب والكرد والترك والفرس والقوميات الأخرى كلهم المتآخية عبر التاريخ والتي يجب أن تصل إلى مستوى أعلى من التآخي في الدفاع عن حقوق بعضها البعض.

● إن تقرير مصير شعوب المنطقة، وحل قضاياها العالقة بما فيها القضية الكردية، لن يكون ناجزاً وحقيقياً ما لم يكن مرتبطاً عضوياً بوحدة مصيرها.

● إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية– المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً، والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بآن واحد.

● إن أفضل صيغة لحق تقرير المصير للشعب الكردي في المرحلة الانتقالية الراهنة، تكمن في أن يكون الشعب الكردي في قلب المعركة إلى جانب الشعوب الأخرى، من أجل عملية تغيير جذرية لكامل البنية السابقة، وما أنتجته من قهر اجتماعي وقومي، باتجاه شكل من أشكال الاتحاد القائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وليس جعلها أداة توتير جديدة، من خلال أوهام الدعم الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

● مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تصبح مفهومة الغاية الأمريكية من الدفع باتجاه قيام كيانات كردية صغرى تحدث صراعاً عنقودياً وشبكياً في المنطقة.

8- سورية ضمن النماذج المطلوبة

● الكرد في سورية جزء لا يتجزأ من الشعب السوري بتاريخه ونضاله ومنتوجه الحضاري وصراعه الطبقي والسياسي.

● على قاعدة وحدة مصير الشعب السوري فإن المطلوب في سورية ليس ديمقراطية مكونات دينية وعرقية وطائفية، بل ديمقراطية مكونات سياسية عابرة للأديان والقوميات والطوائف والمذاهب تقود صراعاً سياسياً اجتماعياً على قاعدة برامج سياسية شاملة.

● تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات.

● يضع هذا النموذج موضوعياً الكل في مواجهة الكل، لا على أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأمر طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي يشتت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، ويدخلها في أتون معركة ليست معركتها بالأصل.

● إن الدخول بهذه المعركة يعيق بالتالي التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا «النموذج الديمقراطي» في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

● تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طرداً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل كرد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها.

● إن مصلحة الكرد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، بما يفتح الطريق إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة. وهذا ما يفترض التجاوب والتنسيق مع جهود القوى الدولية والإقليمية والداخلية الساعية إلى مثل هذا الحل.

● يعتبر الصراع الجاري، في سورية وعليها، في جزء منه صراعاً على النموذج الديمقراطي اللاحق لدول المنطقة ولسورية التي ستخرج من أزمتها الراهنة.

● إن نجاح نموذج حل الأزمة السورية سياسياً وسلمياً وتحقيق غايات هذا الحل المتمثلة في وقف العنف ووقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة ووقف الكارثة الإنسانية ومعالجة تداعياتها وصولاً إلى تحقيق متلازمة مكافحة الإرهاب، أياً كانت مصادره، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، سيطبع بطابعه التطور اللاحق لدول المنطقة وأزمات العالم.

إن قضية الكرد السوريين يجب ألّا تلقى اهتمامهم هم فقط بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة

إن مواجهة المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم تحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاح تلك المواجهة أو فشلها يترتب عليها خيارا البقاء أو الفناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً، بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية، وهو ما لا يمكن للشعوب الحية والقوى الحرة أن تقبل به! في حزب الإرادة الشعبية، نقف بصلابة مع الحقوق المشروعة للكرد السوريين، ولكننا مع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة، وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية.

ونحن مع رفع الظلم عنهم، مثلما نحن مع حقوق الشعب السوري ومع رفع الظلم عنه ومع حقه بالعيش الكريم. ومن الخطأ لدى بعض القيادات الكردية أن تعتقد أن قضاياها مفصولة عن قضايا عموم الشعب السوري..

إن قضية الكرد السوريين يجب ألّا تلقى اهتمامهم هم فقط، بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة، وإن مصلحة ونضال هؤلاء من أجل حقوق الكرد، يجب ألّا تقل عن نضال الكرد أنفسهم، فهذه القضية هي جزء من القضية الديمقراطية العامة في البلاد.

الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي كلام بكلام..

استفاقت الحكومة مؤخراً إلى أهمية الصناعة والزراعة والإنتاج، ربطاً مع إعادة تدوير شعار الاعتماد على الذات عبر وسائل الإعلام الرسمي وشبه الرسمي، والمرور خجلاً على أهمية دور قطاع الدولة الذي تم افتقاده حالياً، وذلك على ضوء الأزمة الاقتصادية المعيشية الضاغطة، وتداعياتها السلبية على حياة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالتزامن مع ما تتعرض له الليرة، ومع الحديث عن العقوبات الجديدة بموجب قانون قيصر سيء الصيت.

■ عاصي اسماعيل

فقد بدأت الحكومة فجأة بالتحدث مثلاً عن أهمية الصناعات الغذائية والتحويلية وعن الشوندر السكري وعن قطاع الدواجن وغيره من القطاعات، بعد مسيرة طويلة من الضغط على هذه القطاعات وغيرها، وصولاً لعجز بعضها وتوقف بعضها الآخر، وخاصة في قطاع الدولة، علماً أن الحديث الحكومي لم يخرج عن كونه كلاماً إعلامياً فقط لا غير حتى الآن!

الصناعة والإنتاج جزء من ضحايا السياسات

لقد حوّلت السياسات الليبرالية خلال العقود الماضية- بعنوانها الترويجي القائم على تحرير السوق والانفتاح، وبجوهرها النهبوي الفاسد- اقتصادنا تباعاً إلى اقتصاد يعتمد بشكل عام على الرّيع وعلى عمليات الاستيراد والتصدير، وعلى حساب الصناعة والزراعة والإنتاج، وطبعاً كان ذلك لمصلحة شريحة حيتان المال والفساد، والأدلة على ذلك أصبحت أكثر من أن تُعد.

وقد أتت سنوات الحرب والأزمة لتزيد من الانعكاسات السلبية لهذه السياسات على كافة المستويات، وبنفس الوقت كانت فرصة أمام حيتان المال والفساد وتجار الحرب والأزمة لتزيد من حصة نهبهم على حساب الغالبية المفقرة، وعلى حساب المصلحة الوطنية والوطن.

بهذا الصدد، وعلى مستوى قطاع الدولة مثلاً، يسعنا أن نتساءل عن مآل الصناعات «النسيجية والكيميائية والغذائية والتحويلية والكابلات والسكر والزيوت والجرارات والإطارات والإلكترونيات والمعدنية و..» وكيف جرى إضعافها وتقويضها رويداً رويداً خلال العقود الماضية نهباً وفساداً، بالتوازي وبما ينسجم مع السياسات الليبرالية وشعاراتها، اعتباراً من شعارات الانفتاح وقاطرات النمو، مروراً بشعارات السوق الاجتماعي، وليس انتهاءً بشعار التشاركية؟!

وكذلك فقد كان انعكاس تلك السياسات كارثي على قطاع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وعلى القطاع الصناعي والإنتاجي الخاص.

قطاع الدولة النسيجي مثال

في قطاع النسيج وحده كانت هناك بحدود 25 شركة عامة تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجة قبل سنوات الحرب والأزمة، التي أتت نتائجها، بالتوازي مع نتائج السياسات الليبرالية، مزيداً من الضعف لبعضها، وتوقف بعضها الآخر.

فبعض هذه الشركات ما زال يعمل، برغم كل ما مر عليها خلال السنوات الماضية مع استمرار معاناتها وصعوباتها طبعاً، وبعضها متوقف بسبب ما حل بها من دمار جزئي بانتظار المؤازرة الجدية والدعم لإعادة تأهيلها وإقلاعها، وبعضها دُمر كلياً بانتظار إعادة الاعتبار لدورها ولا سيما العريق منها عبر إعادة إعمارها وتأهيلها، سواء بأمكنتها القديمة أو بأمكنة مخصصة جديدة، في حال توفر النية الجدية بذلك طبعاً.

وعند الحديث عن هذا القطاع الكبير والهام لا بد من الإشارة إلى الكثير من القطاعات «الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية» المرتبطة به، وتعداد العاملين الكبير فيه وبقطاعاته المرتبطة، أي، الدور الاقتصادي الاجتماعي الهام لهذا القطاع العريق تاريخياً، بالإضافة لدوره على مستوى الاقتصاد الوطني.

فهل يحق لنا أن نتساءل عن مآل هذا القطاع الآن، وعن مستقبله؟

وأين شعار الاعتماد على الذات بما يخص هذا القطاع الهام والحيوي؟

ولعل الأهم، هل يحق لنا المطالبة بمحاسبة كل من ساهم بإضعافه واستنزافه، ترهلاً ونهباً وفساداً، طيلة العقود الماضية، كما غيره من قطاعات الدولة الأخرى؟

الحديث عن بدائل المستوردات لم يتطرق لدور قطاع الدولة لا على مستوى حسن استثمار ما هو قائم ولا على مستوى ضخ استثمارات لإحداث بعضها

الحديث عن إحلال المستوردات ومثال سيرونيكس

يجري الحديث عن الاكتفاء الذاتي من بوابة الحاجات الغذائية غالباً، رغم أهميتها، دون الحديث عن بقية الحاجات والضرورات التي من الممكن أن نكتفي منها ذاتياً، مع إمكانية الاستفادة من القيمة المضافة عليها، وصولاً لتصدير الفائض منها، بحال كانت هناك إرادة حقيقية بذلك، وليست صورية وإعلامية فقط.

فالحديث عن بدائل المستوردات، وبرامج إحلال المستوردات مثلاً، ما زال كلاماً بكلام، على الرغم من أهمية القطاعات التي شملها وضرورتها، والميزات المعلن عنها للقطاع الخاص من أجل تحفيزه للاستثمار فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحديث الحكومي عن بدائل المستوردات لم يتطرق لدور قطاع الدولة فيها، لا على مستوى تحفيز وحسن استثمار ما هو قائم منها، ولا على مستوى ضخ استثمارات لإحداث بعضها بموجبه، بحيث تتم الاستفادة من الميزات الممنوحة لصالح قطاع الدولة أسوة بالقطاع الاستثماري الخاص!

بل أكثر من ذلك، ما زالت السياسات تفعل فعلها على مستوى إضعاف وتصفية ما هو قائم من صناعة وإنتاج، ولعل مستقبل شركة سيرونيكس مثال على ذلك، حيث أعلنت مؤخراً عن مزاد من أجل تأجير جزء من عقاراتها في منطقة القابون على ضوء طرح شعار «دمشق خالية من الصناعة والزراعة»، والذي دفع ضريبته صناعيو منطقة القابون مع صناعاتهم العديدة القائمة في هذه المنطقة الصناعية أيضاً!

الوضع على ما هو عليه دون تغيير

الواقع الاقتصادي المعيشي الذي وصلنا إليه لم يكن إلا جانباً من جوانب الانعكاسات السلبية لتبني تلك السياسات، وذرائع الحرب والأزمة والحصار والعقوبات ليست إلا إضافة على هامشها، استفادت منها شريحة أصحاب الأرباح، التي راكمت ثرواتها خلال العقود الماضية على حساب المواطن والوطن والمصلحة الوطنية، وما زالت!

فالسياسات الليبرالية المعتمدة، التي نتج عنها تحجيم وإضعاف دور الدولة، وجرى من خلالها ضرب قطاعها الإنتاجي والصناعي والخدمي، مع إضعاف القطاع الإنتاجي والصناعي الخاص أيضاً، وأفرزت كل الموبقات على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ما زالت على حالها دون أي تغيير، بل دون وقفة انتقادية رسمية لها!

لا أوهام

لا شك بأن السياسات الليبرالية المطبقة لن تفسح المجال أمام إعادة الاعتبار للإنتاج والصناعة والزراعة على حساب تخفيض حصة أرباح القائمين عليها والمستفيدين منها نهباً وفساداً واستغلالاً، بل ما زالت تفعل فعلها لزيادة هذه الحصة، بغض النظر عن كل ما يقال عكس ذلك، وما يُروج ويُسوّق له من أحاديث وما يُعقد من اجتماعات.

كذلك لا وهم بأن الخروج من عنق الزجاجة عبر تطبيق شعارات الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي مثلاً لا يمكن أن يرى النور إلا من خلال تغيير السياسات المعمول بها تغييراً جذرياً وعميقاً بما يحقق فعلاً مصلحة الإنتاج والصناعة ومصلحة المواطن والمصلحة الوطنية عموماً.

القادم أسوأ.. والمهماز رسمي

أصدر المصرف المركزي نشرة أسعار صرف جديدة لليرة السورية مقابل الدولار، حيث أصبح السعر الموحد الرسمي للصرف 1256 ليرة، يشمل الحوالات، بدلاً عن سعر 435 و700 السابقين.

■ عادل ابراهيم

وقد تم الإعلان التوضيحي لاحقاً، أن هذا السعر يمكن أن يغطي تمويل المستوردات من خلاله السورية للتجارة وغيرها من الجهات العامة، وذلك لبعض السلع الأساسية والهامة، مع إلغاء تمويل مستوردات القطاع الخاص لهذه السلع وغيرها من المواد.

سلسلة رفع سعري

السعر الجديد، ووفقاً للتوضيحات بشأنه وخاصة على مستوى تمويل مستوردات السورية للتجارة من المواد الغذائية، مثل: السكر والرز، يعني أن سعر هذه المواد سترتفع لاحقاً على المواطن بما يتناسب وسعر الصرف الجديد، وهذا يعني زيادة في السعر بحدود 300%، أي من الممكن أن يصل سعر كيلو السكر بموجب البطاقة الذكية إلى 1000 ليرة بدلاً من 350 ليرة خلال الأشهر القادمة، ولكم أن تتخيلوا ما يمكن أن يصل إليه هذا السعر في السوق الحر، وخاصة بعد إلغاء تمويل استيراده، والأكثر من ذلك، لكم أن تتخيلوا ما ستصل اليه الأسعار من ارتفاع لاحقاً على كافة السلع والبضائع في الأسواق، بعد أن تبدأ سلسلة جديدة من الرفع تكون السورية للتجارة المهماز فيها والذريعة لها، بالإضافة لكل الذرائع الأخرى، من العقوبات والحصار وقانون قيصر وأخيراً، سعر الصرف المركزي الجديد.

خوف مشروع وكارثة جديدة محدقة

الخوف المشروع لدى المواطنين، هو أن يتم تعديل سعر المشتقات النفطية استناداً لسعر الصرف الجديد، وهو ما سيتم على الأغلب كما جرت عليه العادة رسمياً، فترتفع معه أسعار المازوت والبنزين والغاز، سواء عبر البطاقة الذكية والسعر المدعوم افتراضاً، أو خلال السعر الحر والموازي في السوق السوداء على هذه المواد.

فارتفاع أسعار المشتقات النفطية يسفر عن سلسلة رفع أسعار متتالية لكافة السلع والبضائع والخدمات، ومع حال انفلات السوق الحالي، يعني أن أمام المواطنين كارثة جديدة محدقة، ستنعكس على حياتهم ومعيشتهم وخدماتهم مزيداً من المعاناة والضغوط، بالإضافة لكل المعاناة والضغوط المعيشية السابقة.

الكارثة القادمة لن تقف عند حدود ارتفاعات الأسعار للمواد والسلع فقط، بل ستشمل ربما كذلك أسعار الطاقة الكهربائية أيضاً، أي من المتوقع صدور تسعيرة جديدة لاستهلاك الطاقة الكهربائية، والتي ستدخل بدورها على التكاليف كذلك، في سلسلة إضافية ستشمل لاحقاً كافة الخدمات، العامة والخاصة.

قرار مختصر وعواقب كارثية

قرار المركزي المختصر بعدد كلمته وعباراته ومواده، وبغض النظر عن كل مبرراته النقدية والمالية والاقتصادية التي يمكن أن تساق رسمياً، لن يكون إلا بوابة مشرعة لكوارث وعواقب سلبية متتالية على مستوى رفع أسعار السلع والخدمات على المواطنين، وذريعة رسمية لها، وبالتالي، مزيداً من التدهور المعيشي والخدمي بالنسبة إليهم، فالإجراء المصرفي أظهر حالة التخبط الرسمي، حيث كان من المفترض أن يقترن بإجراءات مالية واقتصادية أخرى تتكامل معه للحد من نتائجه وسلبياته، ولعل هذا ميدان المختصين بالاقتصاد.

أما الحديث عن تشديد الرقابة على الأسواق، ومنع التلاعب بالأسعار، وغيرها من الكليشيهات الرسمية المتعارف عليها بهذا الخصوص، فللمواطنين تجارب مريرة معها وما زالت مستمرة، ولن تكون بنتائجها إلا كما غيرها.

وكل ذلك يأتي في الوقت الذي كان من المفترض أن تقوم الدولة بمساع للتخفيف عن مواطنيها في ظل الظروف القاسية التي يعيشوها، لكن عبث، في ظل الاستمرار بالسياسات المجحفة بحق الغالبية المفقرة من المواطنين!.

جولات القص لصق الحكومية

تزايدت وتيرة الجولات المكوكية الحكومية على المحافظات، فالوفود الوزارية لم تنقطع عن زياراتها ولقاءاتها مع الفعاليات الاقتصادية والشعبية في المحافظات طيلة السنوات الماضية، وفي كل جولة يجري الحديث عن تتبع تنفيذ «الخطط» الموضوع بعناوينها المتشعبة.

■ نوار الدمشقي

واقع الحال يقول: إن النتائج العملية للجولات وللزيارات المكوكية لم تخرج زير «الخطط» التي يجري الحديث عنها من بيرها، والدليل إعادة الحديث عن نفس العناوين في كل زيارة ومع كل وفد، اعتباراً من العناوين المرتبطة بالشؤون الخدمية من كهرباء ومياه وصرف صحي و.. وصولاً للزراعة والصناعة والإنتاج واحتياجات المدن الصناعية، ولعل الاستثناءات في ذلك محدودة.

لجان وزارية وجولات مكوكية

تطالعنا وسائل الإعلام الرسمي وشبه الرسمي بتغطية الجولات الحكومية المكوكية على المحافظات، مع الكثير من الحديث عمّا دار من نقاشات وما طرح من قضايا معيشية وخدمية واقتصادية خلالها، مع تكرار نفس التصريحات والوعود المعسولة، طبعاً مع حضور مناسب للاستعراضات الإعلامية المصورة.

المتتبع لهذه الجولات خلال السنين الماضية يكاد لا يجد فيها أي جديد، باستثناء تغيير بعض الوجوه ربما، وفقط لا غير، فلا المعاناة المطروحة خلال اللقاءات والحوارات تغيرت، ولا الوعود تبدلت، ولعل المتغير الوحيد الملموس هو زيادة هذه المعاناة والضغوط على المواطنين ليس إلا!.

ولكم أن تراجعوا تغطية موقع الحكومة الرسمي لعمل اللجان الوزارية خلال جولاتها طيلة السنين الماضية، وتغطية وكالة سانا لهذه الجولات، والتغطية المصورة للمحطات التلفزيونية الرسمية، والتغطية الإعلامية لبعض وسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي كذلك الأمر، للتأكد من السيناريوهات المكررة في كل مرة، بل في بعض الأحيان تبدو التغطية لبعض الجولات والزيارات واللقاءات والطروحات وكأنها قص ولصق عما سبقها تقريباً، فبعض العبارات المكررة أصبحت كليشيهات جاهزة يمكن وضعها وتوظيفها لتغطية أية جولة رسمية، بغض النظر عن مكانها وتاريخها!.

النتائج الصفرية

الجلي في الأمر بالنسبة للمواطنين، أن تلك الجولات المكوكية لم ولن تسفر عن أية نتائج تنعكس إيجابياً على حياتهم ومعاناتهم، فما سمعوه يُعاد على مسامعهم مع كل جولة ومن خلال كل زيارة ميدانية رسمية للحكومة.

والتساؤل على ألسنة المواطنين في المحافظات: ترى ما فائدة مثل هذه الجولات الحكومية والرسمية المكوكية إن لم تسفر عن نتائج ملموسة تخفف عنهم بعض المعاناة وتزيح عنهم بعض الضغوط؟.

انتهت «العملية الأمنية لمواجهة المضاربة» التي لم نر منها إلاّ صوراً فايسبوكية لدولارات مكدسة، وما بعد هذه الإجراءات انخفض سعر السوق المتداول بنسبة 30% وارتفع سعر المركزي بنسبة 80% تقريباً، ومع ذلك لم يلتقيا حتى الآن... والأهم: استمرت مجمل الأسعار، ومنها: الأغذية بالصعود لترتفع خلال أسبوعين بنسبة فاقت 38%. وكل هذا ولم يكن قانون قيصر قد دخل حيّز التطبيق بعد!

إعطاء وزن لليرة... بإنهاء السياسات الليبرالية

ثلاثة محاور: الغذاء- الصناعة – إزاحة الدولار

تدهور الليرة هو مفصل سياسي هام ليس فقط في مسار الكارثة الإنسانية السورية بل للمصير السياسي للبلاد، فهو لا يهدد فقط بـ «سكتة قلبية» لما تبقى من الاقتصاد السوري، بل يعتبر طريقاً للتجويع ومنها للفوضى، وأيضاً أداة أساسية للتقسيم.

■ عشتار محمود

السؤال الذي ينبغي طرحه: ما الذي يُبقي الليرة هشّة أمام تغيرات الدولار؟ وكيف يمكن زيادة استقرار الأسعار المحلية بأدوات اقتصادية- سياسية فعّالة، وليس بمنطق «الإطفائي» الذي يتعامل مع النتائج، ولا يبحث عن المبعث الفعلي للحريق؟

التغيرات المؤثرة على وضع الليرة خلال أسبوعين بين 6 - 20 حزيران 2020

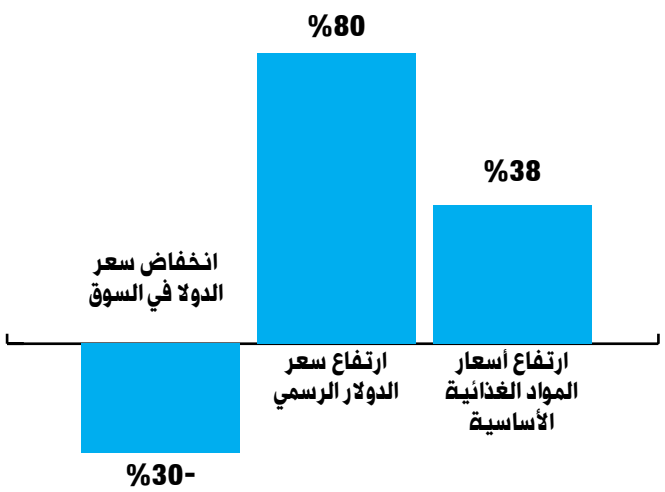

الليرة تفقد وزنها وتتبع للدولار

ما الذي يعنيه انهيار الليرة اقتصادياً؟ تخسر العملة من سعرها مثلها مثل أية سلعة أخرى... عندما يكثر المعروض منها ويقل الطلب. فكتلة الليرات كبيرة ومتراكمة في السوق السورية، بينما الطلب على الليرة قليل.

أما لماذا الطلب قليل؟! فالأسباب عديدة ومعقدة، ولكن بالعمق يمكن القول: إن الليرة فقدت فعالية القيام بالوظائف الأساسية للعملة: التسعير– الاستثمار– التداول. وفي اللحظة الراهنة، فإن السبب الحاسم في ذلك، هو أن القوى الاقتصادية والمالية الكبرى التي تمتلك أغلب الموارد تقوم بعملياتها الاستثمارية بالدولار، وطابع النشاط الأساسي لهؤلاء هو الاستيراد والتهريب والمضاربة، والليرة بالنسبة لهم ليست أكثر من وسيط مرحلي يسعون مباشرة للتخلص منه وتبديله بالدولار. فمليار ليرة يومياً هي تقديرات حجم الربح الذي يتم تحويله يومياً من ليرة إلى دولار، وهي نسبة 5% تقريباً من الناتج ولكنها قادرة على التأثير على مسار العملة، كما أن هذه الكتلة ووزنها يزدادان مع التوقف الاقتصادي.

تدهور الليرة هو نتاج خفتها وقابليتها للعوم والتقلب مع موجات الطلب والعرض على العملات الأقوى، مثل: الدولار بطبيعة الحال. ومنع انهيارها يكون بإعطائها وزناً وثقلاً، وذلك بالعموم عبر توسيع عمليات إنتاج البضائع والخدمات محلياً، لتصبح كتلة الليرة الموجودة، تقابلها كتلة سلع ونشاط اقتصادي داخلي بنسب متوازنة.

وإن كان هذا بالعموم هو الاتجاه الضروري الذي لا بد منه، فإنه يمكن تحديد آليات وإجراءات أسرع وأكثر حسماً ترفع قيمة الليرة وتثبتها وتدفعها نحو الصعود.

تثقيل الليرة بربط البضائع الأساسية بها

إن إعطاء الليرة وزناً ومنعها من التعويم، يكون عبر ربط مجموعة من السلع الأساسية والمؤثرة في مستوى الأسعار، وفي مستوى المعيشة بالليرة، ليس فقط عبر فرض سعر رسمي من جهاز الدولة... بل الأهم: ربط كل عملية إنتاج وتداول واستهلاك هذه السلع بالعملة المحلية، أو عزلها عن الدولار على الأقل، ودون هذا لا جدوى جدية من التسعير الرسمي.

بمعنى آخر، يجب أن تكون مكونات سلة الاستهلاك الأساسية «غذاء ودواء على الأقل» والسلع الاستراتيجية المحدّدة لمستوى الأسعار، مثل: «الطاقة، والنقل، ومستلزمات صناعية وزراعية أساسية» جميعها معزولة عن الدولار، أو على الأقل عن تقلبات الطلب والعرض عليه. وبالمقابل يتم إنتاجها وتداولها واستهلاكها بالليرة وعبر منظومات محلية غير مربوطة بالخارج أو معزولة عن تأثيره.

وفي الحالة السورية الحالية، فإن سلة الغذاء الأساسية مربوطة بالمستوردات بنسبة تفوق 50%، والأدوية وصناعتها دخلت في أزمة أيضاً بسبب ارتباطها بالدولار وعدم قدرة تسعيرها المحلي على مواكبة التكلفة، كذلك فإن منتجات أساسية، مثل: الأسمدة، والحديد والألمنيوم، والخيوط والغزول القطنية، والبلاستيك وغيرها جميعها ترتبط بالدولار، كما أن منتجات الطاقة أصبحت مُستوردة ومُسعّرة بأسعار تفوق الأسعار الدولية، هذا عدا عن حركة التهريب للخارج، التي تجعل أسعار المنتجات المحلية مسعّرة بالأسعار الإقليمية، ومحسوب سعرها على المستهلك السوري بمعادلته مع سعر التهريب بالدولار، كما في حالة لحوم الأغنام.

فكيف يمكن أن يتم ربط هذه المنتجات وتسعيرها بالليرة، وتثبيت سعرها عند حدود تكلفة محلية مستقرة؟!

330 ألف ليرة كلفة السلة الغذائية و53% من هذه التكاليف مواد غذائية مستوردة أو مستلزمات إنتاجها مستوردة مثل السكر والأرز والزيوت والمشروبات وعلف الدواجن وغيرها

53% من سلة الغذاء والمشروبات مربوطة بالدولار

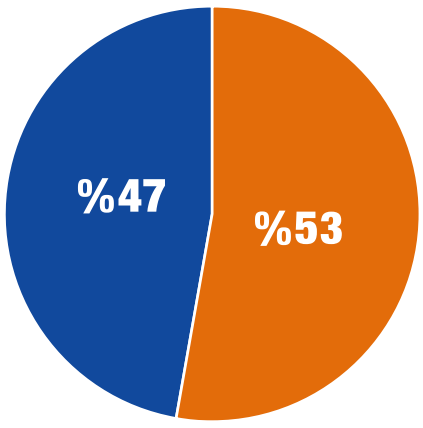

الإجراءات أمنية الطابع لا يمكن أن تحل مشكلة الليرة الكامنة في السياسات الليبرالية المحابية للأثرياء والمضاربين!

ثلاث محاور لسياسات جديّة

العملية تتطلب سياسات جديّة في اتجاهات أساسية يمكن وضعها في ثلاث نقاط:

أولاً الغذاء: التركيز والانطلاق من منظومات إنتاج غذائي محلية في المواد الغذائية الأساسية المستوردة وتحديداً في إنتاج الطحين، والسكر، والزيوت، وأعلاف الدواجن، وحليب الأطفال، وصولاً إلى الأرز الذي يتضح أنه من الممكن زراعته محلياً. وهذا عبر تخصيص كتلة استثمار لدعم زراعات أساسية وتصنيع غذائي وتوزيع مدعوم، أمّا الهدف فهو عزل الغذاء عن الدولار وتخفيض أسعار سلة الأساسيات التي أصبحت تكاليفها أكثر من 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور!

ثانياً الصناعات التحويلية: دعم مجموعة الصناعات التحويلية الأساسية التي تقلل المستوردات، والتي قدّرتها الجهات الحكومية بأنها يمكن أن تغطي أكثر من 70% من الاستيراد عبر أكثر من 80 مادة يمكن أن تصنّع محلياً. ولكنها تحتاج إلى كتلة استثمارية... قد لا تحتاج هذه الخطوة أكثر من تسهيلات حكومية، وكتلة إقراض فالصناعات التحويلية الخاصة أبدت مرونة عالية في عامي 2017–2018 عندما ارتفعت القيم الحقيقية لناتجها لتصبح أعلى من مستوى عام 2010! ونمت بمعدل فاق 30% في 2017 فقط نتيجة الاستقرار الأمني نسبياً واستقرار سعر الصرف. لا يمكن توقّع والتوقف عند مبادرات المستثمرين الخاصين في هذا المجال، لأن هؤلاء لن يقدموا على توسيع الاستثمار الإنتاجي إلا بتأمين الحد اللازم من استقرار سعر الصرف ومستويات التضخم، والأهم بمواجهة التحدي الأكبر للعمليات الإنتاجية وهو نفوذ قوى المضاربة والتهريب التي تمنع استقرار السوق وتربطها بالدولار.

هذا عدا عن جملة الصناعات العامة المتوقفة في مرحلة ما قبل الأزمة وخلالها والتي تراجع جزء هام منها إلى حد التوقف في السنوات الماضية، والتي يمكن بمستويات استثمارية إحياء أعمالها بشكل تدريجي، حيث أكثر من 24 صنف صناعي متوقف قبل الأزمة كنتيجة للبدائل الاستيرادية والفساد الذي أنهى فعالية التصنيع العام مثل: «الإطارات الداخلية والخارجية، البيليت والقضبان الحديدة والأنابيب المعدنية، المحركات الكهربائية والمحولات الكهربائية متوقفة منذ عام 2008–2009، والبطاريات الجافة والبطاريات السائلة، البوتوغازات والأفران، مقاطع الألمنيوم، الجرارات، عدادات المياه والكهرباء، المنتجات الزجاجية والخزفية، أترنيت، السيراميك، قرميد الجدران وغيرها». بينما تراوحت نسب التراجع في باقي الصناعات العامة المتباقية بين 44% وصولاً إلى 99% في صناعات مثل: «الطحين والخبز، الزيت النباتي وكسبة القطن، الحليب المبستر، التبغ، منتجات السكر، الغزل والأقمشة، الجلود والأسمدة، التلفزيونات والكابلات والإسمنت...» وجميعها صناعات بناها التحتية وخبراتها لا تزال متاحة ومتوفرة وبعضها لا يزال قيد التشغيل، ولكنها تحتاج فقط للتوسع إلى إنفاق استثماري عام من مخصصات الليرة المودعة في المصارف وفي الخزائن والتي لا يتم توظيفها. «قاسيون 954».

أما ثالثاً سياسات نقدية وتجارية بديلة: هنالك كتلة مستوردات أساسية لا بُدّ منها مثل الوقود حالياً ومستلزمات صناعة الأدوية وغيرها والتي يمكن تحديد أنواعها وكمياتها بدقة، إن تأمين هذه الكتلة يجب أن يجري من خلال قنوات رسمية ودون الدولار وخارج المنظومة المصرفية الغربية، وكل هذا ممكن عبر علاقات مع أطراف قادرة على تجاوز العقوبات: بإنشاء بنوك مشتركة وآليات مقايضة واستخدام العملات المحلية، وفتح حسابات باليوان الصيني والمتاجرة مع الصين عبره، وهي الآليات التي تم تفصيلها سابقاً ولا موضع كاف هنا لعرضها بالكامل. «قاسيون 970».

الأساسي أنه ينبغي أن يتم استخدام الليرة لاستقلالية الغذاء وإنتاجه محلياً، وأن تُفتح الأبواب لتوسيع نطاق التصنيع التحويلي المحلي الذي يخفف عبء الدولار ويزيد الدخل الصناعي المحلي، وأن يتم البحث عن بدائل في السياسات النقدية والتجارية لاستيراد جزء من الأساسيات دون زيادة الطلب على الدولار.

نسبة التراجع في أهم المنتجات الصناعية العامة بين 2010 - 2018

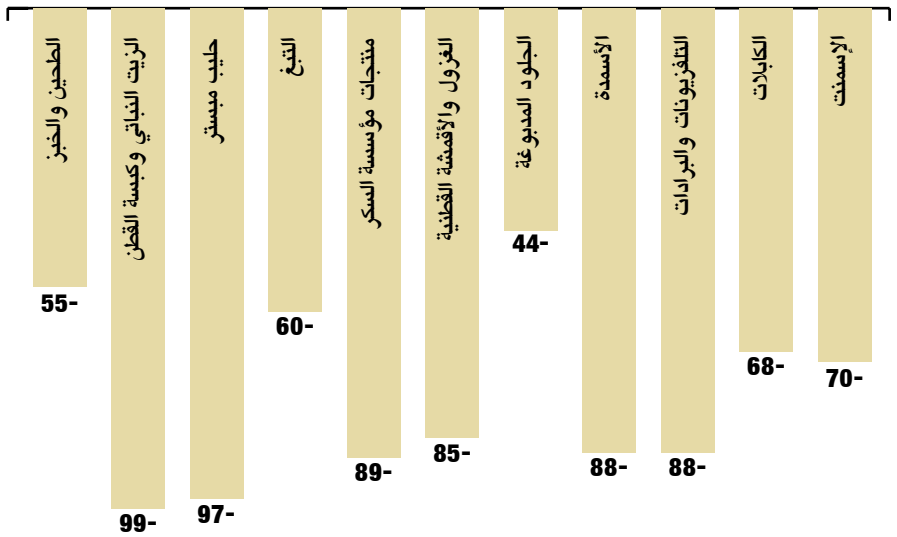

ليبرالية النافذين التي ابتلعت جهاز الدولة

إنّ مثل هذه الإجراءات هي انعطافة في السياسة الاقتصادية العامة، وتحتاج إلى جهاز دولة لديه قدرة على القرار، وبالتالي لديه موارد وقدرة على التنفيذ، وهو ما تفتقده البلاد! فالحكومات التي لا تستطيع أن تحكم فعلياً في سورية هي نتاج بنية سياسية، حيث الوزن كبير لقوى الفساد والمضاربة في دوائر النفوذ الحاسمة.

هذه القوى التي تبنت الليبرالية الاقتصادية منذ مطلع الألفية لم تكن فقط عاملاً هاماً في تفاعل التناقضات الداخلية وانفجار الأزمة، بل أكثر من ذلك أدارت الأزمة الاقتصادية المتعمقة خلال السنوات الماضية بما أتاح بتغوّل أمراء الحرب والمضاربة وتراجع ما تبقى من إنتاج ومنتجين.

والأمثلة كثيرة: حيث تم عملياً إنفاق جزء هام من الاحتياطي لتزويد سوق المضاربة بالدولار طوال السنوات الخمس الأولى من الأزمة، وذلك جزء من السياسة النقدية الليبرالية التي تسعى وراء استقرار سعر الصرف وليس القدرة الشرائية للعملة المحلية. وتمّ تفكيك ما تبقى من منظومات إنتاج غذائي فانتهت زراعة الشوندر والقطن وتراجع القمح دون مسعى جدي لاستعادتها، بل هنالك سعي واضح لتفكيك منظومة إنتاج الخبز وهي الوحيدة المتبقية!

وتم اعتماد منطق إجازات الاستيراد وتمويل المستوردات بالدولار عبر المصرف المركزي كآلية لتثبيت أسعار المواد المستوردة، ولكن هذه السياسة ضيقت دائرة الاستيراد وحصرتها بقلّة متنفذة، وأمّنت لهم التزوّد بدولار رسمي أقل من سعر السوق ومفيد للمضاربة، وتمّ غضّ النظر عن تسعيرهم لمستورداتهم بسعر دولار السوق... لتتوقف هذه الآلية لاحقاً ويُترك التسعير لهم دون ضوابط، وآخرها ما أُعلن خلال الأسبوع الماضي بوقف تمويل مستوردات حتى السلع الغذائية الأساسية!

هذا عدا عن التخلي عن إيرادات الدولة في قطاع الاتصالات، واستخدامه لاستملاك الأراضي لمشاريع عقارية ريعية بالتشارك مع مستثمرين كبار بعد إخراج المواطنين عنوة من منازلهم و«تعويضهم بالقطارة» وتركهم للإيجارات في هذه الظروف... كما تم الترخيص لمشاريع صناعية استهلاكية كمالية تعتمد على الاستيراد بشكل شبه كامل مثل تجميع السيارات، والأسوأ تمّ ترك أمراء الحرب لينشطوا في المضاربة والتجارة السوداء والتهريب والأتاوات وغيرها...

بينما بالمقابل لم تتم أي خطوة جدية من آلاف التصريحات التي تتحدث عن دعم الإنتاج حتى على مستوى تسوية قروض الصناعيين وإعفائهم، أو على مستوى إعادة إقراض المزارعين، بينما آلاف مليارات الليرات مكدّسة في المصارف العامة والخاصة.

إن هذه السياسات هي استكمال لما سبق منذ أن تمّ تبني الليبرالية الاقتصادية، وسنوات الحرب لم تغيّر شيئاً، بل كانت ولا زالت السياسات الاقتصادية المتبّعة بمثابة اعتداء وتحدّي حقيقي في وجه استمرار البلاد: ساهمت مساهمة فاعلة في إفقار الملايين، في تقليص جدوى الإنتاج وهجرة المنتجين والكفاءات، وساهمت بانهيار الليرة وهشاشتها، وعززت سطوة أمراء الحرب الذين يحاصرون السوريين في لقمة عيشهم بعنف لا يقل عن عنف الحصار الخارجي، لتكون هذه السياسات ورعاتها تهديداً لاستمرارية البلاد ونجاحها في المرور من «عنق الزجاجة» الذي تشكله العقوبات.

تم عملياً إنفاق جزء هام من الاحتياطي لتزويد سوق المضاربة بالدولار طوال السنوات الخمس الأولى من الأزمة

المستثمرون الماليون يشترون الذهب بمعدلات استثنائية

يتحول الذهب إلى ملجأ أساسي في أوقات الأزمات الاقتصادية الكبرى، كالتي يشهدها العالم منذ مطلع العام الحالي... حيث شهد الطلب على الذهب تغيرات ملفتة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي، فمع التضخم الكبير في الإصدار النقدي وخطط الإنقاذ، فإن أكثر الأوراق المالية أماناً تصبح خطرة، وهو ما ينطبق على سندات دولار الخزينة الأمريكية أكثر الأصول العالمية «موثوقية» كما هو متعارف عليه بلغة الاستثمار المالي.

الذهب هو واحد من الأصول والمنتجات العالمية القليلة التي ارتفعت أسعارها منذ مطلع عام 2020 وسط التراجع العالمي في أسعار السلع والأسهم والعملات، ليرتفع بنسبة 8% تقريباً خلال ثلاثة أشهر مضت، وبنسبة 33% خلال عام مضى...

منذ أزمة عام 2008 يتصاعد الطلب العالمي على الذهب، مشيراً إلى انعدام الثقة بالنظام النقدي العالمي، إذ كانت البنوك المركزية في الدول الصاعدة هي المصدر الأساسي لشراء الذهب، وبالدرجة الأولى: روسيا والصين إضافة إلى تركيا والهند. حيث اشترت البنوك المركزية ما يقارب 4890 طن من الذهب بين 2008– 2020. فروسيا ضاعفت احتياطياتها الرسمية بمعدل 4,3 ضعف، وتركيا بمعدل 3,7، والصين بمعدل 3,2 ضعف المستويات المسجلة في عام 2008.«world– gold council»

وقد سجل عاما 2018– 2019 أعلى معدلات شراء الذهب من البنوك المركزية، إذ تمّ شراء 651– 650 طن على التوالي، وهي أعلى معدلات مسجّلة منذ عام 1971 عندما أدى إنهاء العمل باتفاقية بريتون وودز– وفك ارتباط الدولار بالذهب– إلى فقدان الثقة مؤقتاً بالدولار وارتفاع كبير في أسعار الذهب العالمية.

عمليات الشراء المتسارعة والمتزايدة للذهب جعلت روسيا والصين في مطلع العام الحالي في الموقعين الخامس والسادس على التوالي ضمن ترتيب الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات مركزية للذهب عبر العالم، حيث الولايات المتحدة هي الأولى تليها ألمانيا ومن ثم إيطاليا وبعدها فرنسا في المرتبة الرابعة. «وينبغي الملاحظة أنه من حيث الإنتاج فإن الصين هي صاحبة الموقع الأول عالمياً، كما أن عمليات الشراء الكبرى التي قام بها البنك المركزي الروسي كانت من إنتاج روسيا بالدرجة الأولى، وقد أعلن في شهر نيسان 2020 توقفه عن شراء الذهب لأسباب لم يتم توضيحها».

منذ مطلع العام الحالي، ونتيجة الأزمة المالية وفرض نفقات صحية عالية، من الحكومات العالمية، فإن البنوك المركزية في هذه الدول لم توسّع كميات شرائها من الذهب كما في العامين الماضيين. حيث ازدادت الاحتياطيات المركزية لدول العالم بمقدار 145 طن في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وهي نصف معدل الزيادة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. المشتري الأكبر في 2020 كان البنك المركزي التركي بمعدل 72,7 طن، والروسي 28 طن، بالإضافة إلى الإمارات التي زادت 8 أطنان إلى احتياطاتها، وغيرها بكميات أقل...

ولكن الملفت خلال الأشهر الأولى من العام الحالي هو التوسع الكبير في شراء الذهب من جانب المستثمرين الماليين الخاصين، سواء البنوك أو الجهات الاستثمارية المختلفة من صناديق ومؤسسات وغيرها، وهو مؤشر على مستوى فقدان الثقة بالاستثمار بالأوراق المالية، ومستوى تراجع عوائدها حتى اتجهت كتلة الاستثمار المالي الدولية إلى الذهب كملجأ.

والطلب على الذهب من المستثمرين الماليين الخاصين في الربع الأول من عام 2020 بلغ 540 طن، بارتفاع بنسبة 80% عن مستوى العام الماضي... وهذا طبعاً لسبائك الذهب بأوزانها المختلفة «أما المصاغ الذهبي فقد تراجع الطلب العالمي عليه لحد بعيد». ومن بين هؤلاء فإن المستثمرين الماليين المحترفين في صناديق الاستثمار بالعملات FX كانوا أكبر المستثمرين، واشتروا 300 طن من الذهب في 2020 مقابل 40 طن فقط في الفترة ذاتها من العام الماضي. إذ يمتلك هؤلاء 3180 طن من الذهب، وبمقارنتهم باحتياطيات الدول، فإنهم يتبوؤون المرتبة الثالثة عالمياً.

أكبر هذه الصناديق موجود في الولايات المتحدة، ويمتلك ما يقارب 1056 طن من الذهب، أعلى من احتياطي سويسرا المصنفة سابعةً عالمياً، كما تتوزع صناديق أقل وزناً في بريطانيا وألمانيا.

إن الاتجاه نحو الذهب من جانب البنوك المركزية، كان دليلاً على أن تغييراً يستحق ويتم التجهيز له في النظام النقدي والمالي العالمي، أما الانعطافة في العام الحالي لزيادة الطلب على الذهب من جانب المستثمرين الماليين العالميين، فهو واحد من التعبيرات الهامة على مستوى ترقب الأزمة المالية وعدم الثقة بحجمها ومآلاتها، فالذهب يتحول إلى استثمار رابح عندما تفقد الأوراق المالية قدرتها على خلق العوائد، نتيجة تعميم معدلات الفائدة الصفرية، حيث تبدأ هذه الصناديق ببيع أجزاء هامة من أصولها غير المضمونة، سواء من الأوراق المالية كالدولار أو العملات أو السندات أو المستقات المالية، وشراء المعادن الثابتة بالمقابل...

الاتجاه نحو الذهب من جانب البنوك المركزية دليل على أن تغييراً يستحق ويتم التجهيز له في النظام النقدي والمالي العالمي

أكبر احتياطات الذهب لدى البنوك المركزي عبر العام مطلع 2020

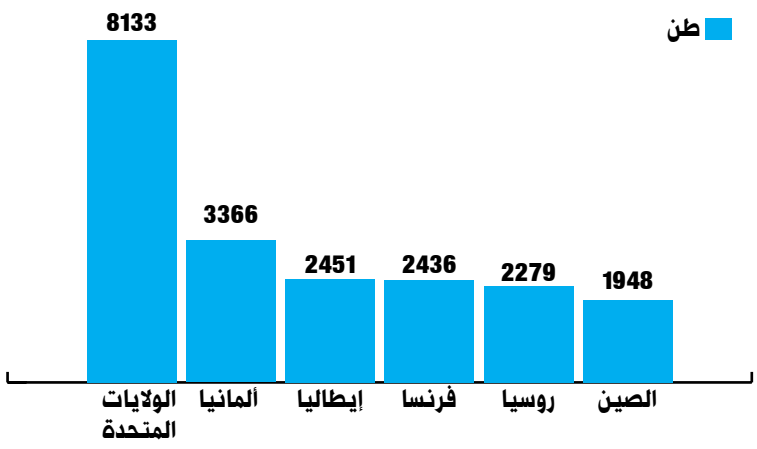

التداول باليوان يتوسع بعقود مبادلة العملة

ارتفعت مجموعة عقود السواب التي تجريها الصين مع دول العالم إلى حوالي 39 دولة عبر العالم، بقيم للعقود قاربت 3,47 تريليون يوان للتجارة والتبادل بالعملات المحلية، بين بنك الشعب الصيني «البنك المركزي في الصين»

وهذه الدول، وفق تصريحات زو مين، وهو النائب السابق لصندوق النقد الدولي في مؤتمر مالي في شنغهاي، بالمقابل، فإن تواجد اليوان كعملة احتياطية لدى بنوك العالم لا يزال يقارب 217,6 مليار يوان، والفعالية الأعلى في توسيع التعامل باليوان هي لعقود التبادل بالعملات المحلية بين الصين والدول الأخرى.

يضاف إلى هذا، أن المشاريع الاستثمارية الصينية في إطار الحزام والطريق قد وصلت إلى عقود مع أكثر من 60 دولة ضمن المبادرة، إذ أشار نائب صندوق النقد السابق إلى أن مبادرة الصين للاستثمار باليوان ضمن مشروع الحزام والطريق ستوسع من استخدام اليوان أيضاً عالمياً، إذ لا تزال الاستثمارات الصينية بعملتها قليلة.

كما أضاف، أن العملة الإلكترونية الصينية مع القاعدة التجارية الواسعة يمكن أن تساعد أيضاً على دفع عالمية اليوان، وتحديداً مع تراجع الموثوقية في الدولار والاختلال الكبير في موازنة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي سيضخ الأموال ويشتري أصول ديون خطرة، ما يهدد بتراجع في قيمة الدولار، والحاجة إلى تعويض أكثر من 60% من الاحتياطيات النقدية المركزية العالمية الموجودة بالدولار!

يُذكر أن العديد من دول المنطقة «مجلس التعاون الخليجي، تركيا، مصر، المغرب، الجزائر...» قد وقعت لمرات عديدة عقود تبادل عملات مع البنك المركزي الصيني، وآخرها ما جددته ووسعته تركيا في العام الحالي.

حصار.. وباء.. غلاء

الأسعار نهشت عضام المواطن السوري... الفقر والجوع انتشر أكتر من الأول وصار× عشر أضعاف... خيرات بلدنا مو إلنا ولا بيحقلنا منها غير النخب السابع والتامن مندون مبالغة.. وبسعر خيالي إذا بدكون...

■ دعاء دادو

الذهب صرنا نخاف نشوفوا بمنامنا.. حتى فالوا أبداً ما حلو علينا...

هداك الأخضر اللعين حدث ولا حرج، لأن ما في ولا كلمة ممكن توصف الجشع يلي عملوه كبار اللصوص بحجتو ومن كيسنا... وليرتنا عزنا وهية عم تفقد قيمتها قدام هداك المقوص... أي وهيك...

طبعاً بالإعادة والتكرار ما في تفسير لهل الارتفاع الجنوني والهيستري يلي انضرب سعر المادة الوحدة بعشر أضعاف.. وفي بعض المواد انضرب سعرا بأكتر من هيك، إن كان بأسعار السلع والمواد الغذائية وأسعار الأدوية والمستلزمات الطبية كونها فايتة ع الخط بقوة من جديد.. إلا أنها مؤامرة وتضيّق ع نفسو للمواطن المشحر أكتر وأكتر...

وفوقها ممنوع ويا ويلو ويا سواد ليلو يلي بيسأل ليش؟؟

أخي هيك، يلي عجبوا أهلاً وسهلاً ويلي ما عجبو بقيان بالبلد كم حيط.. ريتون ينهدوا فوق روس يلي ما عم يشبعوا نهب ومص دم هل العالم الغلبانة...

الناس بشكل عام عم يكبر عندا الخوف والهلع وبتضلا حاطة ايدها ع قلبها كل ما نزلت ع السوق كرمال تجيب أي شي لبيتا...

بس ما فينا نهمش إنو أحياناً- أحياناً هاااا تحتا خطين حمر للضرورة- إنو بيكون في أسعار رخيصة بالنسبة لغيرا بس طبعاً بتضلا غالية ع الجيبة، وبيعود هاد الرخص إنو بتكون البضاعة خالصة- منتهية الصلاحية أو قربت تنتهي- وإذا كانت خضرا أو فواكه فبيكونوا معفنين يا حبيباتي...

فكرتوا إنو عاملين تخفيضات لوجه الله؟؟ لاء أبداً، بس أحسن ما يكبوهون ببيعون للمحتاج- المشتهي بسعر أقل من سعر السوق... يا عيب الشوم بس

بس ما عجبني غير هاد يلي منزل ع صفحتو بالفيسبوك هل البوست التهكمي تعبيراً عن الواقع المأساوي الحالي يلي عايشوا كل الشعب السوري مندون ولا استثناء «يعلن معهد التحدي عن تقديم دورة خاصة بالصمود بالشكل المجاني ولمدة محدودة لجميع فئات المواطنين، ستتناول الدورة لأول مرة في سورية والشرق الأوسط أهم نقاط الصمود: التعايش مع الأسعار الخيالية- كيفية تناول الخبز حاف إن لم يقطعوه عنا- نسيان لمعنى كلمتي فواكه واللحوم- كيفية الندب على منصة فيسبوك لعل وعسى حدا يسمعنا ويحس فينا...»

والسؤال هون: عنجد حدا رح يسمعنا أو رح يحس فينا؟؟

أكيد حلم إبليس بالجنة، ولا حياة لمن تنادي للأسف!!! لأنه ما في ضمير أو وجدان ليحسوا... لو كان في ضمير أو وجدان ما كنا وصلنا لهون أساساً...

فعزيزي المواطن ما لقيتلك غير علاج وحيد طبعاً إن وجد ألا وهو «تاخد إبرة بتحمل كلمات التالية: عليك بالصمود... لن تخسر... اقترب النصر... هانت كلها عضة كوساية وستنفى...»

باختصار شديد، هاد يلي عم يحاولوا يوصلولنا ياه.. بس متل ما بيقولوا «step by step» يعني خطوة خطوة ع الهدا، ما حدا يستعجل كلكون حتموتوا من الجوع...

بالنهاية المواطن السوري صار يسأل حالوا: «يا ترى شو مخبيلنا بكرا؟»

تعو لاحكيلكون شو مخبيلنا بكرا..

عزيزي المواطن السوري يلي عايش بفضل الله وفضل الأوكسجين يلي لهلق ما احتكروه وعملولنا مخصصات فيه.. في شي ببلدنا اسمو التشاركية، يعني ما بيصير يكون شي أفضل من شي أخر.. إضافة لهاد كلو، في جوائز «مادية طبعاً» بيربحها الشي الأسوء مندون حلفان...

رح نضرب مثال: ارتفاع أجور النقل بين المحافظات يلي صار...

الناس بشكل عام عم يكبر عندا الخوف والهلع وبتضلا حاطة أيدها ع قلبها كل ما نزلت ع السوق كرمال تجيب أي شي لبيتا

بعد ما «أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعميماً لمديرياتها بالمحافظات حددت بموجبه أجور النقل والسفر الواجب التقيد بها من قبل شركات الاستثمار».. ويلي عملياً ارتفعت فيه التسعيرة النقل بحدود 120% من التسعيرة القديمة.. وبسبب عدم الرضا عن التسعيرة المحددة، «أصدر وزير التجارة الداخلية قراراً خفض بموجبه التعرفة الجديدة لخطوط النقل بين المحافظات 15%»..

قولوا إنو ما عم يعملوا لأجلكم!!

شو بدكون أحسن من هيك؟؟ في دولة بالعالم كلو بترفع أجور النقل 120% وكرمال عيون المواطن الزرق وسنانو الفرق بتخفض هل الارتفاع 15% غير عنا ودولتنا؟

وكلو هاد صار كرمالنا.. سمعولي السبب «تقاضي أجور عشوائية وانعدام وجود تسعيرة دقيقة وواضحة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى عدم وجود ضوابط لأجور وسائط النقل العاملة بين المحافظات» بيقلك المتل «إذا عُرف السبب بطل العجب».. بس كرمال ما تتعجب عزيزي المواطن الصامد...

كان السوري مفكر إنو العالم غضبان عليه... لا مو بس العالم.. حتى حكومتو غضبانة عليه.. ومنشان تعرفوا حكومتو بتمثل فرد من شعبو... بس الواحد شو بدو يحكي ويقول ما دام الحكومة عملت تشاركية مع هدوليك التجار البلهموطية وصارت تلعب علينا وتنهبنا وتضحك علينا هية كمان!!.

بالمختصر، هل المقوص والذهب والأسعار والوضع المعيشي الزفت كلو عم يصير سيء أكتر من الأول ومتدهور بشكل كبير، معقول تجي بالأخير الحكومة وشركائها تروح شغلا وكمسيوناتا وتريحك أنت يا مواطن يا غلبان؟

لا وألفو ألفا لا...

بالمناسبة، كانوا عم يضربونا منية إنو بعدا سورية أرخص من الدول المجاورة.. في حال هل الحكي كان صحيح ومزبوط!؟..

بس يا ترى حكومات الدول المجاورة بالتشاركية مع حيتانها وفاسدينها جوعت وسرقت ونهبت شعبا متل ما عملوا عنا؟؟

في متل كتير حلو وبيوفي بالغرض بالزمن الراهن بيقول «إذا عُرف الداء سهل الدواء»... فهمتوا شو قصدي حبيباتي...

أم التين قرية منسية بمحافظة حمص

قرية أم التين «أم تويني» التابعة ادارياً لمنطقة المخرم الفوقاني في محافظة حمص، هي قرية صغيرة بمساحتها وبتعداد سكانها الذي يقارب 1300 نسمة، تعتمد أسرها على الزراعة كمصدر أساسي للرزق وللمعيشة.

■ مراسل قاسيون

يقول أهالي هذه القرية الصغيرة: إنهم منسيون، وخاصة على مستوى الخدمات، حيث يعانون الإهمال تجاه حقوقهم المشروعة بالخدمات العامة، وصوتهم ومطالبهم بما يخص المياه والصرف الصحي والمواصلات وغيرها إما لا تصل للجهات الرسمية المعنية، أو إنها تصل، لكن اللامبالاة تجاههم تطغى على تلبية هذه الحقوق!.

بدون شبكة صرف صحي

القرية لم تصل إليها شبكة الصرف الصحي حتى تاريخه، برغم كل الأحاديث والوعود الرسمية خلال السنوات الطويلة الماضية، وبرغم وصول هذه الشبكة للقرى المجاورة الأخرى.

وبالنسبة للأهالي فقد سقطت كل ذرائع ومبررات التسويف والتأجيل لهذه الخدمة الهامة، فبيوت القرية ما زالت تعتمد على الجور الصحية المقامة بشكل فردي، بعيداً عن عوامل السلامة، وخاصة على المستوى الصحي، طبعاً مع ما تخلفه هذه الجور من تسريب وروائح، وما تستقطب من حشرات وقوارض.

شح في شبكة المياه

المعاناة الأشد والأكثر تكلفة سببها انقطاع المياه المستمر عن الشبكة الرسمية.

فبحسب الأهالي، فان المياه تأتي عبر الشبكة الرسمية كل 10 أيام بالحدود الدنيا، ولمدة لا تتجاوز 3 ساعات فقط لا غير، وما على الأهالي إلا محاولة الاستفادة قدر الإمكان من هذه الساعات الثلاث لتعبئة خزاناتهم ولعمليات الغسيل والتغسيل والنظافة، والمصيبة أن الساعات الثلاث أحياناً تتزامن مع فترة القطع الكهربائي، ما يعني عدم التمكن من تشغيل محركات الصخ للخزانات، وبالتالي، الانتظار لعشرة أيام أخرى لهذه الغاية، الأمر غير الممكن عملياً، ما يعني الاضطرار للجوء لأصحاب صهاريج المياه لتعبئة هذه الخزانات، وهي الكارثة، حيث يتقاضى هؤلاء مبلغ 7000 ليرة عن كل تعبئة بغض النظر عن الكمية الفعلية المعبأة استغلالاً وتحكماً، وهذه العملية تتكرر شهريا 3 أو 4 مرات حسب الضرورة، وحسب تعداد أفراد الأسرة، أي إن كل أسرة تتكبد شهرياً بمبلغ وسطي يقارب 25 ألف ليرة على المياه فقط، على حساب معيشتها وضروراتها الأخرى، ناهيك عن عدم معرفة مدى سلامة هذه المياه ومدى نظافة وعقامة الصهاريج التي تنقلها!.

أوجه معاناة أخرى

معاناة أهالي القرية لم تقف عند هذه الحدود، فلديهم أيضاً معاناتهم مع المواصلات وعوامل الاستغلال على هامشها على مستوى التكلفة المرتفعة التي يتكبدوها شهرياً، بسبب قلتها وندرتها، بالإضافة لمعاناتهم مع حالات المرض والحالات الإسعافية الطارئة، وغيرها من أوجه المعاناة الأخرى الكثيرة والمتشعبة، وخاصة على المستوى المعيشي، وهم بذلك ربما ليسوا استثناء كما غيرهم من السوريين عموماً.

ويتساءل هؤلاء الأهالي بالنتيجة عن سبب إهمالهم ونسيانهم وتناسي حقوقهم المشروعة، وخاصة على مستوى الخدمات العامة المذكورة أعلاه.. فهل من متجاوبين؟!

■ برسم محافظة حمص.

الوباء: «حان الوقت لبرامج جريئة من اليسار»

يكشف كوفيد-19 عن عجز الرأسمالية الإجمالي عن تلبية الاحتياجات البشرية. يجب أن نطالب بإجراءات فورية لمساعدة الناس على البقاء والتعافي.

■ مقابلة مع فريد ماجدوف
ترجمة قاسيون

فريد ماجدوف أستاذ فخري لعلوم النبات والتربة في جامعة فيرمونت ومؤلف العديد من الكتب، بما في ذلك ما يحتاج كل عالم بيئي إلى معرفته عن الرأسمالية وإنشاء مجتمع بيئي. أجرى فاروق شودري، وهو كاتب مستقل مقيم في دكا، بنغلاديش، مقابلة مع ماجدوف لمجلة «تيارات مضادة».

شودري: منذ فترة طويلة، تتحدث عن البيئة والإيكولوجيا وتحللهما، والدمار الذي يلحقه النظام الرأسمالي بهما. اليوم، في ضوء جائحة الفيروس التاجي هذا، كيف تجد الموقف في ضوء تحليلك؟

ماجدوف: مع تغلغل العلاقات الرأسمالية في العالم، ومع قطع الغابات وتوسع الزراعة، هناك المزيد من الاضطراب في النظم البيئية التي كانت في السابق قليلة الاضطراب، وكانت مستقرة نسبياً. إن تقليص المناطق المتاحة للحياة البرية للعيش بعيداً عن البشر يعني أنه ستكون هناك إمكانية أكبر لانتقال الأمراض من الحياة البرية إلى البشر.

يُعتقد أن الفيروس التاجي الجديد الذي يسبب الكوفيد 19 قد انتقل من الخفافيش، ربما من خلال حيوان آخر، إلى البشر. في هذه الحالة، يبدو أن سوق الحياة البرية للاستهلاك البشري جزء من القصة. هذا هو أحد جوانب الرأسمالية الذي يحول كل شيء ممكن إلى سلع، بما في ذلك الطبيعة.

فرط المضادات الحيوية

ولكن هناك أيضًا احتمال حدوث أمراض في المستقبل، وخاصة الأمراض البكتيرية، التي تنشأ في مزارع المصانع حيث تعيش الحيوانات في ظروف غير مقبولة، وتتغذى على المضادات الحيوية بشكل روتيني. وقد ساهم ذلك في التطور الواسع لسلالات البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية شائعة الاستخدام. تحاول شركات الأدوية بيع أكبر قدر ممكن من مضاداتها الحيوية «تمامًا مثل الأدوية الأخرى» للاستخدام في البشر أو حيوانات المزرعة «أو الحيوانات الأليفة». وبالتالي، فإن دافع الربح يؤدي مباشرة إلى الإفراط في استخدام المضادات الحيوية والمشكلة المتزايدة لسلالات جديدة من البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية.

شودري: فيما يحتاج كل عالم بيئي إلى معرفته عن الرأسمالية، حددت أنت وجون بيلامي فوستر النظام الرأسمالي باعتباره اليد الشيطانية التي تدمر بيئة ووسط كوكبنا، وتهدد جميع أشكال الحياة على هذا الكوكب. تُظهر جائحة الفيروس التاجي المستمرة الدور المدمر للنظام في جميع المجالات المتعلقة بالحياة، بما في ذلك الرعاية الصحية والاقتصاد والعلوم والطبيعة التي تشمل الحياة البرية. يرفض النظام المتطلبات الجوهرية الأساسية للحياة. الآن، يدفع الناس الثمن بأرواحهم.

كيف تجد واقع اليوم– فقدان العديد من الأرواح، مشهد قتل جماعي يمتد عبر القارات، بسبب هذا الوباء؟

ماجدوف: هذا مثال على فشل الرأسمالية في نواح كثيرة. بالطبع، خاصة في الولايات المتحدة، هو فشل نظام الرعاية الصحية نفسه. وكما قال عالم الأحياء الراحل ريتشارد ليفينز: «الخدمة الصحية سلعة، والصحة منتج ثانوي».

تحتوي المستشفيات في الولايات المتحدة على أسرّة قليلة نسبياً للمرضى، أقل من 3 لكل 1000 شخص يمكنهم التعامل مع التدفق في الأوقات العادية. لم يكن هناك مخزون كاف من الإمدادات، وعلى الرغم من أن الحكومة الوطنية بدأت منذ سنوات نظاماً لشراء الآلاف من أجهزة التهوية منخفضة التكلفة– المطلوبة الآن بكميات كبيرة للتعامل مع هذا المرض الذي يهاجم الجهاز التنفسي– فقد فشل البرنامج. نظراً لأن الشركات الضالعة في العقود المبكرة تم شراؤها من قبل الشركات الكبيرة في عملية الاحتكار المستمرة، وفقدت الشركات الكبرى الاهتمام بما اعتبرته منتجاً منخفض الربح.

وحتى يومنا هذا، كانت الحكومة غير قادرة على تطوير الطاقة الإنتاجية المطلوبة، ليس فقط لأجهزة التهوية، ولكن أيضًا للأقنعة والألبسة [معدات الحماية الشخصية] لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية. حرفياً، مرض مئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية، دون سبب سوى عدم كفاية معدات الحماية. ولا يوجد حتى الآن نظام للتوزيع العقلاني للمواد المطلوبة للأماكن الأكثر احتياجاً.

قال عالم الأحياء الراحل ريتشارد ليفينز: «الخدمة الصحية سلعة والصحة منتج ثانوي».

سبب ما نواجهه هو الرأسمالية

إن الوضع الذي نواجهه الآن في الولايات المتحدة سببه الرأسمالية، والأخطاء التي ارتكبت في مختلف الوكالات الحكومية، وعدم الكفاءة القصوى في أعلى مستويات الحكومة، بما في ذلك الرئيس. حرفياً ضاعت أشهر في بداية الاستجابة للأزمة، خاصة بسبب التأخير في اختبار الأشخاص لمعرفة مكان انتشاره، وتوفير القدرة على تتبع الأشخاص الذين اتصلوا بتلك الاختبارات الإيجابية لكوفيد-19.

حتى يومنا هذا، فإن مدى اختبار الفيروس غير كاف، مما يجعل من الصعب مكافحة المرض. هذا التأخير في الاختبار بحد ذاته سوف يتسبب في وفاة الآلاف وربما عشرات الآلاف. يوجد مرضى في الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر.

تجاوزت الوفيات بسبب كوفيد-19في الولايات المتحدة حالات الوفاة التي حدثت في الصين، وإذا لم تتغير الاتجاهات قريباً، فسيكون لدى الولايات المتحدة وفيات أكثر من أي بلد آخر. تشير التقديرات إلى أن من 100،000 إلى 200،000 شخص قد يموتون في الولايات المتحدة في ظل أفضل السيناريوهات، وهذا الواقع موجود في «أغنى وأقوى دولة في العالم».

الربح قبل الصحة

يمكن أن يحدث هذا فقط في بلد يأتي فيه الربح قبل الصحة، والحكومة غير راغبة في القيام بما كان معروفاً على نطاق واسع أنه ضروري لحماية السكان أثناء الوباء.

ليس من الواضح على الإطلاق كيف سيبدو المجتمع بعد الانتشار الواسع للقاح فعال وأدوية لعلاج المصابين بالمرض

شودري: إن الوضع الوبائي الذي تواجهه البشرية الآن ليس له سابقة. لم يتم فهم آثاره الكاملة بعد. من أين نبدأ بالخروج من هذا العدد الكبير من الموتى والمرضى، وعدم اكتراث هذا النظام بالحياة؟

ماجدوف: ليس من الواضح على الإطلاق كيف سيبدو المجتمع بعد الانتشار الواسع للقاح فعال، وأدوية لعلاج المصابين بالمرض.

بالتأكيد ستكون للوباء آثار طويلة الأمد على الناس، وخاصة أولئك الذين فقدوا العائلة والأصدقاء بسبب المرض. ستكون هناك تغييرات اقتصادية بلا شك، حيث تصبح الشركات الأكبر والأقوى أكبر وأكثر قوة بينما تفلس الشركات الأخرى.

قد يستغرق الأشخاص وقتاً طويلاً للعودة إلى «الحياة الطبيعية» – مع مراعاة أن «الحياة الطبيعية» لم تكن حياة جيدة لكثير من الناس. ماذا سيحدث للديون التي لم يتمكنوا من دفعها؟ ماذا سيحدث للناس الذين أجبروا على ترك منازلهم لأنهم لا يستطيعون دفع إيجار الرهن العقاري؟ هذا بالتأكيد هو الوقت المناسب لبرامج جريئة من اليسار لمساعدة جماهير الناس على البقاء والتعافي. يجب على اليسار دفع البرامج التي تعزز الأمن الغذائي للمحتاجين ولتغطية الرعاية الصحية الشاملة والبرامج الاجتماعية الأخرى، مثل: الإجازات المرضية المدفوعة الروتينية من العمل.

بمجرد أن يبدأ الاقتصاد في التعافي، دعنا نعيد الناس إلى العمل لبناء منازل للمشردين بدل المتهدمة، وتجديد المدارس المتداعية، وكذلك للاحتياجات الاجتماعية الأخرى، مثل: إصلاح الأجزاء الأخرى من البنية التحتية المتداعية.

«المشاجرات» الهندية- الصينية متى ستتوقف؟

تشكل بعض نقاط التوتر العالمي مخاوف كبرى، فالاشتباك الذي حصل على الحدود بين الهند والصين وعلى الرغم من أنه اشتباك بالأيدي، إلا أنه حدث يحبس الأنفاس، فالجارتان أكبر دول القارة الآسيوية ويشكل مجموع تعداد سكانهما ما يزيد على 2.8 مليار إنسان، وإن أخذنا بعين الاعتبار أن البلدين يملكان ترسانة نووية وصاروخية متطورة، يمكننا أن نتخيل القلق العالمي الذي قد تنتجه صفعه واحدة في تلك البقعة من الأرض!

■ علاء أبوفرّاج

تشترك الصين والهند بحدود برية تصل إلى أكثر من 4000 كم، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الحدود الضخمة ما هي إلا حبل نار مشتعل، فمن جهة هناك العديد من النقاط المتنازع عليها بين البلدين، إحداها: إقليم أكساي تشين في الهيملايا، والذي كان السبب المحرض في حرب استمرت شهراً في 1962، ويضاف إلى مناطق النزاع هذه، هناك صراع نفوذ في أقاليم ودول صغيرة لا بين الصين والهند فحسب بل في كل المنطقة، مثل: إقليم كشمير المتنازع عليه، ومملكة بوتان، ونيبال، وغيرها من النقاط المتوترة في المحيط، مثل: سيرلنكا وبنغلاديش وبورما. ويمككنا القول دون الخوض بالتفاصيل ذات الطابع التاريخي الحقوقي حول أحقية أو صدق ادعاءات هذه الدولة أو تلك: إن وجود كل هذه النقاط الساخنة في هذا الجزء من العالم لم يكن صدفةً. فنقاط التوتر هذه ما هي إلا خارطة ألغام تركها المستعمرون، الذين لم يمنعهم خروجهم الاضطراري من ترك صواعق قادرة على تفجير مستعمراتها القديمة. والنظر إلى المشاكل التي جرت في الفترة الأخيرة في كل المنطقة لا على الحدود الهندية الصينية فقط، يجعل الموضوع أكبر من مجرد مصادفات.

«عراك» وتصعيد حدودي

تناقلت وسائل الإعلام يوم الإثنين 15 حزيران الجاري، خبراً عن صدام عنيف بين عناصر من الجيشين الصيني والهندي في منطقة غالوان التابعة لولاية لاداخ في جبال الهيملايا، حيث اشتبك 300 جندي صيني مع 50 جندي هندي، ونظراً لحساسية الظرف والاتفاقيات التي تقضي بمنع استخدام الأسلحة النارية، كان الاشتباك أقرب لمشاجرة استخدمت فيها أسلحة بدائية «قضبان خشبية وحديدية»، إلا أن هذه المعركة خلفت أكثر من عشرين قتيل وأكثر من 70 مصاب.

تختلف الرواية الصينية عن الرواية الهندية حول طبيعة الخلاف ومن الذي يتحمل مسؤولية ما جرى، فالمتحدث باسم الخارجية الصينية ليجيان تشاو قال: إن «قوات هندية عبرت الحدود إلى الأراضي الصينية، وقامت بالهجوم، مما أدى إلى حدوث مواجهات جسدية عنيفة»، أما وزارة الخارجية الهندية فقد أعلنت: أن السبب وراء الاشتباك هو شروع الجانب الصيني في بناء منشأة في وادي غلوان على الجانب الهندي من خط المراقبة. وعلى الرغم من أنّ الأوضاع تسودها درجة من التوتر حتى اللحظة، إلا أن الخارجية الصينية أصدرت بعد أيام من الاشتباك بياناً أعلنت فيه أنها توصلت إلى اتفاقٍ مع الهند على خفض التصعيد العسكريّ القائم عند الحدود بينهما، وأضافت الخارجية في بيانها الصادر في 17 حزيران: أن الاتفاق ينص على حل الخلاف بطريقة نزيهة، وضرورة أن تقوم نيودلهي بـ «محاسبة المسؤولين عن الحادث بشكل قاس والسيطرة على قواتها المنتشرة عَلى الخطوط الأمامية».

لماذا لم تنفجر؟!

التفاصيل الكثيرة حول النزاعات التي جرت بين البلدين يجب ألاّ تمنعنا من طرح بعض الأسئلة، ربما أولها: لماذا لم تندلع حرب كبيرة حتى اللحظة؟ فالحروب تندلع لذرائع أقل شأناً مما ذكر، لكن يتثبت اليوم أن العلاقة الصينية الهندية أكثر تركيباً مما تبدو، وأعقد من فهم الأطراف التي تسعى إلى توتير الأوضاع لعقود بين الجارين الغاضبين، فالخطر الحقيقي بالنسبة للذين يستثمرون في الحروب لا في اشتباك الهند والصين بل العكس، فالاشتباك الأخير جرى أثناء مفاوضات جادة بين البلدين لحل الخلافات القديمة، أي أن الأجواء التي تهيمن هي أقرب إلى التوافقات من الحرب، هذا لا يعني التقليل من خطورة ما جرى ومن تطور الأوضاع، فعدد المتغيرات كبير جداً وعدد الأطراف المؤثرة كبيرة أيضاً، مما يجعل استبعاد سيناريو التصادم خياراً خاطئاً فهو احتمال قائم، لكن المهم، أن كلا البلدين يدركان أن فاتورة هذا الصدام مكلفة جداً، حتى وإن كانت الصين أضخم بالمعنى العسكري والاقتصادي، لكن هذا لا يعني أن الهند لن تكون قادرة على إلحاق ضرر جسيم في الجسد الصيني، هذا إذا لم نناقش إمكانية استخدام السلاح النووي الموجود عند البلدين.

هذا الخطر لا يبدو غائباً عن أحد من الأطراف، ويبدو أن هناك إرادة حقيقية لاستبعاد سيناريو الصدام المسلح، لكن استبعاد هذا السيناريو يحتاج إلى أكثر من النية الطيبة والإرادة، فهو يتطلب قبل كل شيء إيجاد جذر المشكلة، وبذل جهد لحل العقدة الأساسية.

اتحاد كتلة بشرية – اقتصادية

تعداد السكان الهائل في البلدين مع التنوع القومي الديني والتنوع الاقتصادي- الجغرافي هو المشكلة، ولا نقصد بالطبع أنه السبب بالخلاف، بل هو مصدر خطر للقوى العالمية التقليدية، فأي تقارب هندي صيني قادر على تغيير ملامح العالم الذي نعرفه، وهذا ما دفع قوى الاستعمار القديم والجديد إلى حفر خنادق بين البلدين، وفي الوقت الذي جرت فيه- بنية طيبة- محاولة لإيجاد قواسم مشتركة تسمح ببناء مصالحة دائمة بين الجارين، إلا أنها لم تكلل بنجاح، أما اليوم فبدأت مصالح البلدين تتكامل أكثر، حتى وإن كانت تظهر بوصفها في أعلى درجات التصادم، إلا أنها بالواقع كتلة في قلب آسيا قادرة ضمن محيطها الحيوي «أي مع كل الدول والأقاليم المحيطة والتي تقسم بين الهند والصين اليوم» أن تشكل إقليماً اقتصادياً متكاملاً، لا بما يخدم مصالح الصين، فحسب بل بما يخدم مصالح الجميع، فالهند كانت تشكل بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمركية مصدر تهديد مفهوم، لكن الواقع اختلف، وعملية التحول داخل الهند جارية حتى وإن أخذت بعض الوقت، لكن الظروف المحيطة تؤمن مناخاً مساعداً، فوجود الهند والصين ضمن «بريكس» يلعب دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر، وفي إدراك كل طرف مصالح الطرف الآخر والتعايش معها، بل ومحاولة استثمار هذه المصالح المشتركة، وهذا مع الزمن سيشكل صمام أمان قادر على انتزاع صواعق التفجير، ومن هنا نرى أيضاً تأثيراً للعلاقات الروسية الهندية التي باتت تظهر ملامح لعلاقات استراتيجية لن يكون من الصحيح المساس أو إلحاق الضرر بها، وخصوصاً أن روسيا تُعد أحد المتضررين من أي نزاع بين البلدين، وهذا ما يسمح بفهم دورها، إذ تحاول دائماً لعب دور الوساطة لا عن طريق المصافحات والصور الفارغة، بل عن طريق إيجاد علاقات استراتيجية تمنع الحرب، ويمكن قراءة الموقف الروسي بوضوح في التصريحات التي أعقبت التصعيد الأخير، فقد قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا في مؤتمر صحفي: إن موسكو تأمل «أن تتمكن الدولتان، باعتبارهما عضوين مسؤولين في المجتمع الدولي، من إيجاد سبل مقبولة لكلا الطرفين لتسوية التوتر الحالي بأسرع وقت ممكن»، لتعلن بعدها: أن البلدان الثلاثة على موعد في 23 من الشهر الجاري مع اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في إطار مجموعة عمل «ريك»، لا لنقاش المشاجرات الحدودية الخطيرة، بل «لمناقشة التوجهات الحالية في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية والقطاع المالي في ظل جائحة فيروس كورونا»

التنافس الصيني الهندي يمكن تخفيف آثاره المقلقة عن طريق صهر البلدين مع محيطهما المتوتر بإطار اقتصادي- سياسي جامع، يشكّل إطاراً ضامناً ورادعاً للاعتداءات التي قد تحصل، ويضمن في الوقت نفسه حقوق الجميع غير المتناقضة في جوهرها، ونأمل إلى حينه ألا تتحول المشاجرات الدامية إلى حروب لن تنتهي قبل تفتيت هذه الدول جميعاً.

التفاصيل الكثيرة حول النزاعات التي جرت بين البلدين يجب ألاّ تمنعنا من طرح بعض الأسئلة ربما أولها: لماذا لم تندلع حرب كبيرة حتى اللحظة؟

التنافس الصيني الهندي يمكن تخفيف آثاره المقلقة عن طريق صهر البلدين مع محيطهما المتوتر بإطار اقتصادي- سياسي جامع يشكّل إطاراً ضامناً ورادعاً للاعتداءات التي قد تحصل

حرب مصرية- تركية في ليبيا.. أم تصعيد سياسي أخير؟

رفضت تركيا وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا مبادرة القاهرة، في الوقت الذي تقترب فيه قوات حكومة الوفاق إلى غربي مدينة سرت الاستراتيجية الواقعة في الإقليم الشرقي، هذه العوامل مجتمعة، أنتجت ردود فعلٍ إقليمية ودولية، كان على رأسها الجانب المصري الذي بات يهدد بالدخول العسكري المباشر.

■ يزن بوظو

إثر ذلك، باتت تسري أحاديث عن احتمالية نشوب حرب بين مصر وتركيا، إضافةً إلى تغييبٍ طرح الحل السياسي بمقابل التعويل على الحلول العسكرية من جديد.

إن الأزمة الليبية متشابكة جداً نظراً لعدد الأطراف الداخلة فيها وتضارب مصالحهم، التي لا تراعي بالضرورة مصلحة الشعب الليبي نفسه، والذي فقد «دولته»، أي وبالتحديد «مركزه» الذي أدى غيابه إلى تحويل البلاد إلى ساحة صراع بين الدول الإقليمية تقوم على مصالحها وحدها، دون أي اعتبار أو صدّ أو ردّ من الليبيين أنفسهم، ونذكّر هنا بموضوعة التشابك والتناقضات هذه، لأن أيّ تحليل يُبنى على «تبسيط» المسألة والانتهاء إلى استنتاجات «مبسطة» أيضاً، لتؤكد أو تنفي بشكل مطلق إمكانية نشوء الحرب السابق ذكرها، فضلاً عن الاستنتاجات الأخرى، لن تؤدي إلا إلى تشويش الواقع وزيادة تعقيده.

النشاط الروسي والأمريكي

ظهر ت خلال الأسبوع السابق عدة تباينات وتقاطعات بين النشاطين الروسي والأمريكي في الملف الليبي، وندّعي هنا أن تزامن عودة النشاط الأمريكي مؤخراً مع التصعيد العسكري الجاري الآن ورفع حدة التوتر بين الدول الإقليمية ليس مصادفةً، إنما هدفٌ له، ومن إحدى نتائجه الرئيسية الذي أتى مغذياً لتشدد الأطراف الإقليمية والداخلية.

فمن يتتبع نشاط واشنطن خلال هذه الفترة، يلحظ أنّ سلوكها العام- شكلاً- يدفع نحو الحوار والحل السياسي، لكن خلال لقاءاتها المباشرة أو الاتصالات الهاتفية مع تركيا ومصر وفرنسا، بشكل مفصّل، تظهر نواياها لتحريض الأطراف ضد بعضها بهدف استثارة ردود فعل منها، بالاستناد إلى تفاصيل صغيرة: كحادثة ترهونة التي جرىَ فيها توقيف وتعذيب عمّال مصريين من قِبل الوفاق، أو المقابر الجماعية التي يُجري اتهام الجيش الوطني بها، والإيحاء لكلّ طرف من هذه الأطراف بأن واشنطن تقف في صفه، وبالطبع بهدف: الحل السياسي!، وينتج عن سلوك أمريكا في المحصلة دفع الجميع للتصادم، ويظهر هذا التأثير في سلوك الجميع على اختلاف مواقعهم.

في المقابل، يستكمل الجانب الروسي نشاطه عبر عدد من اللقاءات والاتصالات مع تركيا ومصر وألمانيا، بالإضافة إلى زيارة وفد من الحكومة الليبية المؤقتة «طرف حفتر»، إلى روسيا للقاء مبعوث الرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف، والتأكيد خلال هذه الأنشطة جميعاً على ضرورة الحل السياسي، وإضافةً إلى ذلك فقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن موسكو ترحب باستخدام الولايات المتحدة نفوذها على أطراف النزاع في ليبيا بغية دعم مساعي وقف القتال وإطلاق العملية السياسية. لكن الولايات المتحدة، وهنا مثالاً، ارتأت أنّ المشكلة السياسية الآن تقف على إشراك «الأمازيغ»!، ففي الـ15 من الشهر الجاري التقى السفير الأمريكي في ليبيا ممثلين عن المجلس الأعلى للأمازيغ، وأكد على ضرورة إشراك الشعوب الأصلية وبينهم الأمازيغ والتبو والطوارق في الحوار السياسي الليبي... علماً أن لا أحد قد استثناهم، إضافةً إلى أن هذه الأعراق موجودة عند طرفي الأزمة الرئيسيين تحت الهوية السياسية العامة بأهدافها لدى كل منهما، وليس العرقية أو القومية... لكن استثارة هذا الأمر من قبل واشنطن الآن يعني عدة أمور، قد يكون أولها: محاولة استثارة التناقضات والتباينات العرقية داخل المجتمع الليبي، بالإضافة لمنح كل مجموعة عرقية موقع سياسي خاص بها تمهيداً لمنطق «الديمقراطية الأمريكية» في الصراع والتحاصص الطائفي/العرقي/القومي، وعلى حساب الأهداف الوطنية العامة والملحّة في هذه اللحظة، بغية زيادة التعقيد، ويمكن أن يجري استخدام هذه الورقة في لحظات مفصلية بهدف عرقلة عملية التفاوض ومحاولة تأخيرها، كتذرع «بغياب ممثلين عن الأمازيغ مثلاً»!

نؤكد هنا، أنّ لهذه المجموعات حقوقاً لا يمكن ولا يجب التغافل عنها، إلا أنّ السيناريو الأمريكي باللعب على هذه التناقضات قديمٌ ومفضوح، فإشراك هذه المجموعات في العملية السياسية ضرورةٌ لا بد منها، شرط أن تجري تحت هوية وطنية واحدة، وليس التحاصص أو التقسيم، بصرف النظر عن إمكانيته، فضلاً عن أنّ مسألة تأخر أو إطلاق العملية السياسية الآن لا تقف بتاتاً عند هذا التفصيل... لكنها ورقة «تخريب» يبدو أن واشنطن تسعى لتفعيلها إن أمكن.

باتت السمة العامة أن يتبع كل تصعيد تخفيضٌ ودفعٌ تجاه الحوار والعملية السياسية

التوتر الإقليمي

على المستوى الإقليمي، برزت فرنسا خلال الأسبوع السابق بتصريحاتها المعادية للنشاط التركي، سواء لمخالفتها قرار حظر توريد السلاح إلى ليبيا، أو لسلوكها غير المتفق عليه في حلف الناتو، بالإضافة للاتهامات الفرنسية بأن الفرقاطة التركية الموجودة في المياه الدولية تتعرض للسفن الفرنسية، ويركز الموقف الفرنسي أولاً: على اتفاقية ترسيم حدود المياه الإقليمية التي وقعت عليها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني... وقد جدد هذا الخلاف طرح الأسئلة حول مسألة قدرة حلف الناتو على الاستمرار ككيان، حيث كلّ من تركيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة تدفع عسكرياً وسياسياً باتجاهات مختلفة ومتباينة ضمن الملف الليبي كغيره من الملفات، إلا أنّ بعض الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة متفقين على أن النشاط الروسي «تهديدٌ» عليها، حيث جدد الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، موقفه من روسيا عبر تصريحه يوم الثلاثاء، بأن الحلف قلقٌ من الوجود الروسي شرق المتوسط... والذي يعني في هذه اللحظة والظرف قلقٌ من دفع موسكو اتجاه الحل السياسي.

أدى تصاعد التوتر الإقليمي، واستمرار التقدم العسكري للوفاق وتركيا غربيّ سرت، إلى نشوء ردّ فعل مصريّ، ليعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن استعداد قواته المسلحة أرضاً وجواً إلى خوض معارك خارج الحدود المصرية دفاعاً عن الأمن القومي ومصالح البلاد، وأشار إلى أنّ هكذا نشاط قد بات «مشروعاً» ضمن الظروف الجارية بإشارة إلى جدية التحذير.

إشراك الأقليات القومية في العملية السياسية الليبية ضرورة لا بد منها شرط أن تجري تحت هوية وطنية واحدة وليس التحاصص أو التقسيم

حرب مصرية- تركية؟

إن المسألة هنا بهذا الوقت تدور تحديداً على مدينة سرت ومحيطها لما فيها من آبار ومنشآت نفطية، لكن ليس بغاية استثمار أو تهريب النفط نفسه على المستوى الاقتصادي المباشر، بقدر ما تعطيه المنطقة من وزنٍ لمن يسيطر عليها على طاولة المفاوضات السياسية... إن بقاء تركيا والوفاق خارج سرت لن يؤدي إلى دخول الجيش المصري بشكل مباشر، لكن في المقابل، إن استمرار دفعهم اتجاهها رغم التحذيرات قد يؤدي إلى ذلك، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ضمن المعادلات العسكرية، إن تركيا بموقع أضعف من مصر الحدودية والتي تلقتْ دعماً مباشراً لتحذيرها من السعودية والإمارات فضلاً عن موقف فرنسا المعادي لنشاطها.

وبناء على هذه المعطيات، من غير المرجح أن يجري صدام مصري- تركي، بل ربما العكس، فمؤخراً وضمن العديد من الملفات الدولية كانت السمة العامة، أن بعد كل تصعيد يصل إلى درجة من «حافة الهاوية» يتبعه تخفيضٌ ودفعٌ تجاه الحوار والعملية السياسية، لعدم قدرة أي طرف منها على ضمان انتصاره أو مصالحه، بل وبجميع الحسابات تكون الخسائر أكبر على الجميع.

في نهاية المطاف لن يحدد درجة دور ووزن كل من هذه الأطراف الإقليمية إلا الليبيون أنفسهم، وفقاً لمصالحهم أولاً، بعد إطلاق العملية السياسية وعودة وجود «مركز» و«دولة» ليبية جامعة.

سياتل وبولتون... قصص قصيرة ذات مغزى..

تكثر المقالات المنشورة التي تحاول شرح ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية، ويندفع كتاب هذه المقالات لوضع السيناريوهات المفترضة للمستقبل القريب، لا شك أن الأحداث التي تجري لم تكن في الحسبان، ويتحدث بعض الكتاب عن سيناريوهات تبدو بمثابة قصص غير مفهومة للبعض، لكن العبرة الحقيقية تكمن بأن الجميع متفق على أن تغيراً كبيراً يجري.

■ عتاب منصور

تندرج المقالات التي تُكتب تحت تقسيمات واضحة، منها ما يرى في الانتخابات الأمريكية السبب الوحيد وراء كل ما يجري، والملفت أن هذا الرأي ليس جديداً فيرى أصحابه أنه يمكن رد كل ما يحصل في أمريكا إلى منافسة انتخابية، لتنتهي مظاهراها مع إعلان نتائجها فيصافح الفائزون المهزومين ويعود الوئام حتى اقتراب الانتخابات التالية، أما المزاج الآخر السائد اليوم يتمحور حول اعتبار الأزمة الحالية الاقتصادية والسياسية والصحية أزمة عابرة ستنجح الولايات المتحدة «العظيمة» بالخروج منها سالمة.

حمل الأسبوع الماضي حدثين يمكن استخلاص عبرٌ مهمة منهما، أو يمكن اعتبارهما أمثلة واضحة على طبيعة الصراع والمآلات التي يمكن أن يصل لها.

كتاب بولتون

كان جون بولتون المستشار السابق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وظل في منصبه منذ نيسان 2018 إلى أيلول 2019، وغادر بعدها بسبب خلافات كبيرة مع ترامب، وأعلن بولتون منذ مدة نيته نشر كتاب عن تجربته بالعمل ضمن فريق ترامب، الكتاب بعنوان «الغرفة التي شهدت الأحداث»، ويحمل الكتاب– الذي حصلت وسائل الإعلام على نسخ منه– الكثير من القضايا المحرجة بالنسبة للرئيس الأمريكي، ولا يهمنا هنا نقاش صحة ما جاء في الكتاب من عدمه، ما يهمنا هو المعركة التي دارت حوله.

فالرئيس الأمريكي يرى أن الكتاب يحمل في صفحاته معلومات تهدد الأمن القومي الأمريكي، فبولتون شغل منصباً حساساً، ولم تمض سنة منذ استقالته من المنصب، ويعتبر من الطبيعي أن يرى البيت الأبيض نشر هذا النمط من المعلومات مضراً بالأمن القومي، وهذا ما دفع ترامب إلى تقديم طلب رسمي لوزارة العدل لمنع صدور الكتاب، إلا أن قاضي محكمة مقاطعة واشنطن دي سي رويس لامبرث، لم يوافق على طلب الرئيس، ولم يصدر الأمر القضائي بمنع صدور الكتاب، الملفت في القصة لا قرار القاضي بل تصريحاته، فقد أقر لامبرث بأن بولتون «يقامر» بالأمن القومي للولايات المتحدة، وبأنه «عرّض بلاده للأذى»، إلا أن القاضي اعتبر أنه في ظل وجود الإنترنت وسرعة تداول المعلومات الكبيرة، فإن الضرر قد حصل ولا يمكن رده!

إذا أخذنا بكلام قاضي مقاطعة واشنطن دي سي، بأن الكتاب يحمل ما يهدد الأمن القومي الأمريكي، فلا يمكن فهم قرار المحكمة الذي قد يلعب على الأقل دوراً رمزياً مما «يهدد الأمن القومي» للبلاد، ويمكن للمحكمة أن تمنع صدور الكتاب، وأن تمنع تداول محتواه على وسائل الإعلام حفاظاً على أمن البلاد، لكن الشقاق السياسي القائم بات فوق الاعتبارات الأخرى. وعلى الرغم من أن سلوك النخبة السياسية الأمريكية وما يتبعها من مؤسسات ترتكب الحماقات يومياً، إلا أن هذه الحماقات باتت أشد خطورة، وإذا نظرنا إلى حساسية الظرف الأمريكي الحالي، نستطيع إدراك حجم الخطر الذي قد ينتج عن هذا المستوى من الحماقات.

«احتلال سياتل»!

على إثر الاحتجاجات العنيفة التي تجتاح مدينة سياتل في ولاية واشنطن، أصدر القضاء في المدينة أمراً مؤقتاً يمنع الشرطة من استخدام الغاز المسيل للدموع وغيره من الوسائل لتفريق المتظاهرين السلميين، وسيطر المتظاهرون على بضعة أحياء من المدينة، وأعلنوها «منطقة حكم ذاتي» ضمن حركة «احتلوا سياتل الآن». ليعلن الرئيس الأمريكي رفضه للطريقة التي تتدير فيها السلطات المحلية الأوضاع في شوارع المدينة، واعتبر أن هذه الحركة يجب إيقافها فوراً، معتبراً أن المتظاهرين في المدينة «ارهابيون يحرقون وينهبون المدن»، وهدد ترامب بأنه يملك صلاحيات اتحادية تمكنه من إنهاء المشكلة إذا أصرّ حكام الولاية على عدم التحرك، وهذا ما دفع حاكم الولاية جاي إنسلي بالرد على تصريحات ترامب وطلب منه «البقاء بعيداً عن شؤون الولاية»، أما عمدة المدينة جيني دوركان فقد قالت: «إن أي اجتياح للمدينة سيكون غير دستوري وغير قانوني». واستمرت حالة الاستعصاء هذه حتى قيام مجموعة مجهولة يوم السبت 20 حزيران بإطلاق الرصاص على المحتجين مما تسبب بمقتل أحد المتظاهرين وإصابة آخر.

لا تبدو الصورة مشرقة للأيام القادمة، لا في مدينة سياتل ولا في الولايات المتحدة كلها، فالصراع يشتد بين الرئيس الأمريكي وبين حكام الولايات الذين يدّعون اليوم مناصرتهم للمحتجين ليتمكنوا من استثمارهم في المعركة الانتخابية القادمة مع ترامب، وهذا الصراع سيزيد من الشرخ الحاصل حالياً، وإن وافقنا على أن الصراع إلى الآن يجري ضمن الأطر القانونية والمؤسساتية، فإنه يتصاعد لدرجة سيصعب احتواؤه، وقد تصبح حالات إطلاق الرصاص «مجهولة المصدر» سمة للمرحلة المقبلة.

على الرغم من أن النخبة السياسية الأمريكية ترتكب الحماقات يومياً إلا أن هذه الحماقات باتت أشد خطورة

الصورة عالمياً

• قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم السبت أمام أنصاره: إنه طلب إبطاء اختبارات الكشف عن فيروس كورونا المستجد، واصفاً إياها بأنها «سلاح ذو حدين» أدى إلى اكتشاف عدد أكبر من الإصابات.

• أكد السفير الروسي في واشنطن أناتولي أنطونوف، أن تمديد معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية «ستارت-3» سيكون من المواضيع الرئيسية للمشاورات بين موسكو وواشنطن في فيينا.

• قرر صندوق التقاعد الهولندي «ABP» وقف الاستثمار في بنكين للعدو الصهيوني هما «هبوعليم» و«لومي لي»، المتورطين في مشاريع بناء في المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية.

• قال الرئيس البيلاروسي لوكاشينكو، خلال افتتاح المجمع التذكاري تخليدا لذكرى القرى التي أحرقها النازيون في منطقة موغيليف: «لن تمر الفاشية، والكراهية تحت راية الديمقراطية، لن يسمح البيلاروسيون بذلك على أرضهم»

• قالت صحيفة «داي فيلت» الألمانية، إنه تم عملياً إنجاز بناء خط نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا «السيل الشمالي-2»، ولم يعد يوجد لدى الولايات المتحدة طرق للتأثير على هذا الوضع.

• دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إلى اعتماد قانون ينص على فرض عقوبة السجن لمدة عام واحد، على جريمة الحرق المتعمد للعلم الأمريكي.

الصناعات العسكرية الأمريكية

لطالما كانت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وحلفائها مربحة لمجمع الصناعات العسكري الأمريكي بشكل يفوق التصوّر، وهذا الربح سببٌ رئيسيّ في إشعال أو إدامة الكثير من الحروب والنزاعات العسكرية حول العالم. والدليل الحيّ على ذلك، الحرب في اليمن التي تستخدم فيها السعودية وبقية دول «التحالف» أسلحة ودعماً أمريكياً هائلاً يجعل البعض يتساءل بشكل مشروع: أليس مجمع الصناعات العسكرية الأمريكي، والحكومة الأمريكية كممثل له، وراء إعاقة وعدم السماح بالتوصل إلى حلّ سياسي في اليمن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟

■ عدد من الكتاب
تعريب وإعداد: عروة درويش

ورغم أنّ هذا السؤال مشروع بالنظر إلى مقدار الأرباح التي تحققها الشركات الأمريكية من حرب اليمن، فموضوع توريد السلاح والدعم الفني لا يرتبط بتحقيق الأرباح فقط، بل يخضع لشروط استراتيجية وجيوسياسية تجعلنا نقيّم الأمر على نحو آخر. فرغم الممانعة الهائلة لمجمع الصناعات العسكرية الأمريكي لوضع حدود لتوريد الأسلحة للسعودية، واستخدامها مجموعات الضغط لأقصى حد، يبدو بأنّ «الافتراق» المستمر والمتزايد بين السياسات السعودية والأمريكية تجاه القضايا المتنوعة، يجعل من مهمة إدامة توريد الأسلحة الأمريكية بالشكل الذي نعرفه أمراً شبه مستحيل. ما يعني في المحصلة، التراجع في النهج العدواني في اليمن وغيرها من ساحات الصراع، وانفتاح الأفق بشكل أوسع للتوصّل لحلول سياسية، الأمر الذي يعدّ من سمات نشوء وتثبت النظام العالمي الجديد.

مستثمرو الحرب واليمن

زارت بريانكا موتابارثي، وهي باحثة في مجال حقوق الإنسان، السوق في قرية المصطبة اليمنية في آذار 2016، وشهدت التفجيرات والأبنية المدمرة والحطام ومزقات الثياب وأشلاء الأجساد البشرية. قبل أسبوعين من وصولها، قامت طائرة حربية بقصف المكان بصاروخين حربيين موجهين. ذكر تقرير مراقب حقوق الإنسان بأنّ الصواريخ ضربت المكان وقتلت 97 مدنياً بينهم 25 طفلاً. فكما ذكر التقرير: كانت أشلاء الناس في كلّ مكان، وكان من بقي حياً يحاول إنقاذ الجرحى. ولكن بعد أقل من خمس دقائق من الضربة الأولى، استتبعتها ثانية، فقتلت الجرحى ومن كان ينقذهم. وبقيت الطائرة تدور في السماء.

تقصف قوات «التحالف» بقيادة السعودية، وبدعم كامل من الولايات المتحدة، اليمن منذ عام 2015. وضعت الولايات المتحدة تحت إدارة أوباما وخلفه ترامب كامل القدرة العسكرية الأمريكية في هذه الحرب. دمرت هذه الحرب البنية التحتية لليمن، ودمرت بشكل كلي أو عطبت بشكل شديد أكثر من نصف منشآت اليمن الصحية، وقتلت 8350 يمنياً، وجرحت 9500 آخرين، وشردت 3,3 مليون إنسان، وخلقت كارثة إنسانية هددت ملايين البشر مع تفشي الكوليرا والأوبئة على طول البلاد.

إذا ما ابتعدنا عن الأجندة الدعائية التي يتناقلها الإعلام السائد عن إيقاف الحوثيين والخطر الإيراني، فالبحث المباشر عن أحد المستفيدين الأكبر من إدامة هذه الحرب سيوصلنا لإجابة: مصنعو وتجار الأسلحة الأمريكيون هم أكبر المستفيدين، وهم من تعاظمت ثرواتهم على امتداد الحرب، ويأملون بالاستمرار بذلك إلى ما لانهاية.

عند قيام خبراء المقذوفات من معدي تقرير حقوق الإنسان في مصطبة بفحص شظايا القذائف، تبين أنّها قذائف MK–84 التي تبلغ وزن الواحدة منها طناً، والمصنعة من قبل شركة جنرال ديناميك. وفقاً لتقرير حديث، جنرال ديناميك سادس أكثر شركة سلاح تحقيقاً للربح في العالم. استخدمت إحدى القذائف مجموعة توجيه عبر الأقمار الصناعية تابعة لشركة بوينغ ومقرها شيكاغو، وهي ثاني أكثر شركات الأسلحة ربحاً في العالم. بينما لدى القذيفة الأخرى نظام توجيه ذاتي، مصنوع من شركة رايثيون ثالث أكبر شركة سلاح في العالم، أو لوكهيد مارتن متعاقد السلاح الأول في العالم. في العقد الماضي وحده، صادقت وزارة الخارجية الأمريكية على عقود تسليح أبرمتها هذه الشركات الأربع مع السعودية بقيمة 30,1 مليار دولار. حرب اليمن مربحة بشكل هائل لشركات جنرال ديناميك وبوينغ ورايثيون بالتحديد، حيث تلقت هذه الشركات ملايين الدولارات من السعودية في صفقات الأسلحة. قامت هذه الشركات الثلاث بتزويد حاملي الأسهم فيها بتقارير تحوي إحصاءات العمل مع السعودية. منذ بدء الحرب على اليمن في آذار 2015، ارتفع ثمن أسهم جنرال ديناميك من 135 دولار إلى 169 دولار للسهم الواحد، ورايثيون من 108 إلى أكثر من 180 دولار، وبوينغ من حوالي 150 إلى 360 دولار.

عند سؤالنا للشركات الأربع عن الأمر، رفضت لوكهيد مارتن تزويدنا بأيّ تعليق، بينما علقت شركة بوينغ: «نتبع الإرشادات الموضوعة من الحكومة الأمريكية»، وقالت رايثيون: «عليك الاتصال بحكومة الولايات المتحدة»، ولم تجب جنرال ديناميك على الاتصالات. كما رفضت وزارة الخارجية الأمريكية بدورها التعليق على هذه الأرقام.

تعمل وزارة الخارجية الأمريكية بشكل وثيق مع هذه الشركات. وفقاً للقانون الأمريكي، يجب أن يوافق مكتب الشؤون العسكرية–السياسية في الوزارة على أيّة صفقة سلاح تقوم بها الشركات الأمريكية مع الحكومات الأجنبية. ويحظر القانون الأمريكي بيع الأسلحة للبلدان التي تقتل المدنيين دون تمييز، الأمر الذي تقوم به قوات «التحالف» التي تقصف اليمن بشكل اعتيادي. لكنّ إيقاف مبيعات الأسلحة هذه سيكون مكلفاً جداً لصناعة الأسلحة الأمريكية.

أليس مجمع الصناعات العسكرية الأمريكي والحكومة الأمريكية وراء إعاقة وعدم السماح بالتوصل إلى حلّ سياسي في اليمن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟

قرابين من المدنيين

وفقاً لتقرير مشترك بين لجنة حقوق الإنسان وصحيفة «إن ذات تايم» الأمريكية، فالتحالف الذي يضم السعودية والإمارات بشكل رئيسي قد استخدم الأسلحة الأمريكية لقتل 434 مدني وجرح ما لا يقل عن 1004 مدني آخر في الهجمات المستمرة: «معظم الأهداف التي تمّ رصدها في الهجمات تبدو غير مشروعة

أرباح مبيعات السلاح وقطع الغيار والخدمات من الشركات الأمريكية للسعودية في العقد الماضي		
بوينغ	+21 مليار	أسلحة مثل: مروحيات أباتشي وطائرات حربية
	1,2 مليار	صيانة وأنظمة دعم خلال حرب اليمن
لوكهيد مارتن	+7,2 مليار	أسلحة مثل: سفن حربية وصواريخ هيلفاير
	+1,36 مليار	صيانة وأنظمة دعم خلال حرب اليمن
رايثيون	+1,8 مليار	أسلحة مثل: صواريخ مضادة للدبابات وقذائف موجهة
	+36,7 مليون	صيانة وأنظمة دعم خلال حرب اليمن
جنرال الكتريك	+1,2 مليار	515 محرك لطائرات حربية نفاثة
	70,5 مليون	صيانة وأنظمة دعم خلال حرب اليمن
جنرال ديناميك	+124 مليون	467 دبابة

وتراجعها المُنتظر في الخليج العربي

ومدنية... تمّ ضرب المصانع والمزارع بقنابل عنقودية. ولا يقتصر الأمر على قتل الأطفال من المدنيين، بل تدمير وسائل عيش البقية والمساهمة في خلق وضع إنساني كارثي... بعد أن شهدنا كلّ هذا الهجوم على الأهداف المدنية، لم يعد بإمكان الحكومة الأمريكية أن تقول بأنّ الأسلحة الأمريكية تستخدم بشكل شرعي، وبضربات ذات دقة عالية لتفادي وقوع ضحايا من المدنيين».

وفقاً لقانون المساعدة الخارجية الأمريكي الصادر في 1961، فليس لحكومة الولايات المتحدة أن تخوّل صادرات السلاح إلى دولة تنخرط في «خروق شديدة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً». وقانون السيطرة على صادرات السلاح الأمريكي الصادر في 1976 يشترط استخدام السلاح المصدّر فقط في أغراض دفاعية: «عندما تستخدم دولة أسلحة ذات مصدر أمريكي في غير أغراض الدفاع المشروع عن النفس، على الإدارة أن توقف أيّة مبيعات تالية، ما لم يصدر الكونغرس بأنّ هذه الصادرات تستخدم لدواعي الحفاظ الشديد على الأمن القومي».

وخلال العقد الماضي فقط، بلغت عقود الطلبيات بين الشركات الأمريكية والسعودية وحدها، دون بقية دول الخليج العربي، على أسلحة هجومية، وليس دفاعية، ما قيمته 109,3 مليار دولار، وذلك وفقاً لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية. تبعاً لتحليل الوثائق الذي شرع به معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، يتمّ استخدام ترسانة الأسلحة اليوم بالكامل ضدّ اليمن.

ووفقاً لذات التقرير، فقد طلبت السعودية منذ عام 2009 أكثر من 27 ألف صاروخ بقيمة لا تقلّ عن 1,8 مليار دولار من شركة رايثيون وحدها، وقرابة 6 آلاف قذيفة موجهة من شركة بوينغ بقيمة 332 مليون دولار، و1300 ذخيرة عنقودية من شركة تكسترون بقيمة 641 مليون دولار. ومن بين طلبيات رايثيون، ما قيمته 650 مليار دولار تمّ بعد الحرب على اليمن، ومثلها ما قيمته 103 مليون دولار من طلبيات بوينغ.

وقد عقدت السعودية بعد الحرب في اليمن صفقات بقيمة 5,5 مليار دولار مع متعاقدين أمريكيين مختلفين لصيانة الأسلحة والعتاد والدعم وتدريب الكوادر.

لكن يدفعنا هذا للتفكير بمحاولات وضع قيود لتوريد الأسلحة للسعودية في الداخل الأمريكي، أو حتى بمنعها جملة وتفصيلاً وسحب القوات العسكرية من هناك. إن كان هذا القطّاع مربحاً لهذا الحد، وإن كان يؤمن 500 ألف وظيفة كما قال ترامب وهو يعقد الصفقات مع السعودية، فلماذا يريد أحدٌ من السياسيين تبني إيقافه؟ ولماذا علت هذه الصيحات في الأعوام الأخيرة؟

داخلٌ أمريكي مضطرب

إنّ العلاقات السعودية الأمريكية تعود في جذورها إلى اكتشاف النفط في المملكة السعودية في عام 1938، وعقد الرئيس الأمريكي فرانكلين لاتفاق «الأمن مقابل الطاقة» مع الملكية السعودية. ويعوّل كثيرون اليوم أن تستمرّ صفقات السلاح هذه بدواعي التحالف الجيوسياسي ضدّ إيران.

لكنّ التناقض المتزايد بين النخب الحاكمة الأمريكية التي تعيش تراجعاً في قدرة الولايات المتحدة على الهيمنة العالمية، ينعكس بشكل تدريجي على قرارات الإدارة الأمريكية في تسليح الدول حول العالم والتواجد العسكري فيها، ومنها الدول المشاركة في حرب اليمن وعلى رأسها السعودية والإمارات المتحدة. كما عمّق البدء «بالتمرّد السعودي» على مقرري السياسات الأمريكيين هذا الأمر.

فإذا ما اعتبرنا عام 2016 بداية جيدة لتتبع الأمر، فقد ازدادت صفقات بيع الأسلحة في زمن إدارة أوباما للسعودية، فوصلت لما قيمته 115 مليار دولار، وهي الأعلى على مرّ التاريخ. وكما قال وليام هارتونغ، مدير مركز السياسات الدولي للأمن والتسلح، فإنّ صادرات الأسلحة هذه كانت ذات بعد رمزي أكثر منه تجاري.

ورغم أنّ حرب اليمن قد بدأت منذ عام 2015 واستمرّ السلاح الأمريكي بحصد أرواح اليمنيين المدنيين، فلم تكن الاحتجاجات لوقف التسليح الأمريكي للسعودية ذات شعبية أو قوّة، وكان دعم إدارة أوباما للحرب اليمنية ثابتاً. لكن بدأت أصوات الاحتجاج تعلو في النصف الثاني من 2016، ويرتبط ذلك بالتقارب السعودي الروسي وبالتناقضات المتزايدة بين صانعي السياسة الأمريكيين.

في كانون الثاني 2016، أي بعد شهرين من الغارة العسكرية على صنعاء حيث قتل 100 مدني، ألغت إدارة أوباما توريد 16 ألف قذيفة موجهة من شركة رايثيون للسعودية، الصفقة التي بلغت قيمتها 350 مليون دولار. وكانت قد ألغت في شهر أيار صفقة أصغر بتوريد 400 قنبلة عنقودية من شركة تكسترون. لكنّ هذه الصفقات لم تكن سوى غيض من فيض لم يتوقف.

وعندما وصلت إدارة ترامب للسلطة في كانون الثاني 2017، بدأ الصراع الداخلي الأمريكي يشتد، وبدأ مجمع الصناعات العسكرية بالضغط. فقام ترامب بإلغاء المنع الذي فرضه أوباما على صفقة رايثيون بقيمة 350 مليون دولار. وقام بزيارة السعودية ووقع معها الموافقة على صفقات سلاح بقيمة 110 مليار دولار، مع خيار زيادة التسليح ليصل إلى إجمالي 350 مليار في العقد التالي. وقد افتتحت شركة رايثيون فرعاً لها في السعودية في 20 أيار 2017.

ولأنّ تقسيم «ديمقراطيين ضدّ جمهوريين» الأمريكي لا يمكن أن يعبر عن الشقاق الحقيقي لدى النخب الأمريكية، فقد حاول السيناتور الجمهوري راند بول في أيار 2017 أن يوقف صفقة توريد قنابل بقيمة 500 مليون دولار للسعودية. لكنّ خمسة سيناتورات ديمقراطيين أبرزهم جو دونلي، وقفوا في وجه مشروع راند بول وضمنوا عدم إيقاف الصفقة.

التحالفات التقليدية في الشرق الأوسط تشهد اهتزازات زلزالية تجعلنا نتوقع بثقة تزايد الاتفاقات السعودية مع روسيا والصين بشكل رئيسي

السعوديون العصاة

في تشرين الأول 2017 زار الملك السعودي موسكو في زيارة امتدت لثلاثة أيام في حدث وصف بأنّه «تاريخي»، ومن ضمن الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها برعاية رجل السعودية القوي محمد بن سلمان، قيام روسيا بتوريد أنظمة دفاعية متقدمة مثل إس400 وكورنت وراجمة الصواريخ توس-1 وراجمة القنابل ايه-جي-اس-3 وسلاح ايه-كيه-103. والأهم من صفقات توريد السلاح، هي صفقات نقل التقنية وتوطين الصناعة الروسية في السعودية، والتي من أهمها: نقل تقنية صناعة أنظمة كورنت المضادة للدبابات، وأجزاء من أنظمة الدفاع الجوي اس-400.

أشعلت هذه الزيارة والاتفاقيات الموقعة، من سلاح وغيره، الكثير من النقاش والجدل الإعلامي، بين متفائل ومتشائم بما يخص مستقبل العلاقات بين السعودية، ومعها الإمارات والبحرين من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة. لكنّ الأكيد أن النصف الثاني من عام 2018 بدأ يشهد نقلة نوعية في زيادة الهجوم الداخلي الأمريكي على العلاقات الأمريكية-السعودية، وعلى رأسها العلاقات الأمنية والعسكرية. ففي تشرين الثاني 2018 أنهت الولايات المتحدة اتفاق تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو بعد تهديد الكونغرس، بمجلسيه، بإقرار قانونٍ بذلك، الأمر الذي تحقق لاحقاً.

حمل عام 2019 الكثير في هذا السياق أيضاً، وفيه زار الرئيس الروسي المملكة السعودية في تشرين الأول ووقّع معهم عشرين اتفاقية بقيمة مليارات دولار، ومن بينها صفقات عسكرية. وكان واضحاً لجميع المراقبين بأنّ النخب السعودية الحاكمة تقرأ التراجع الأمريكي في العالم بشكل صحيح، وأنّها تعمل، ضمن الحدود المتاحة لها، على الحفاظ على مصالحها والانفكاك عن المصير المؤكد لمعسكر الأمريكيين الخاسر.

يمكن ضمن هذا السياق فهم ما حدث في آذار 2020 عندما زادت المملكة السعودية إنتاجها للنفط مسببة ضرراً هائلاً لقطاع النفط الأمريكي. الأمر الذي يذهب البعض لكونه أمراً منسقاً مع الروس. وحتّى لو لم يكن لهذا التنسيق وجود، فمما لا شكّ فيه أنّ السعودية قد سددت ضربة قاصمة لقطاع النفط الأمريكي بعد رفضها خفض إنتاجها من النفط، الأمر الذي دفع بأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لتقديم مشاريع قوانين لسحب القوات الأمريكية من السعودية، فكما قال السيناتور كاسيدي: «الصداقة والدعم هي طريق باتجاهين».

تسعى النخب الحاكمة السعودية لتنويع تحالفاتها، وتقاربها مع الروس يأتي في هذا السياق. فمن المفهوم أنّ السعوديين ليسوا في صدد استبدال واشنطن بموسكو، لكنّ التحالفات التقليدية في الشرق الأوسط تشهد اهتزازات زلزالية تجعلنا نتوقع بثقة، تزايد الاتفاقات السعودية مع روسيا والصين بشكل رئيسي.

ولهذا لن يكون من المستغرب اليوم، بعد التحركات السعودية المستمرة أن نشهد المزيد من الانسحابات الأمريكية التي يعدّ سحب بطاريات باتريوت في أيار 2020 جزءاً منها. وهنا مربط الفرس في أنّ القطاع الأكثر احتمالاً ليتلقى الضربات تالياً، هو قطاع الصناعات العسكرية الأمريكي، عبر المزيد من الحظر والقيود على توريد الأسلحة والخدمات للسعودية. وهذا سيتزامن عند حدوثه بلا شك مع تحقق متتاليات للسلام في المناطق الساخنة من جهة، ودور أكبر للاعبين آخرين، مثل: الروس من جهة أخرى.

الصدمة التاريخية.. انهيار العقل.. وغرامشي

إن ترابط المهام التاريخية يعطي المرحلة تميّزها النوعي، حتى نكاد نقول: إن الصراع من أجل التغيير، عليه أن يدمج في مسيرته مختلف هذه المهام، بمعزل عن التقدم التكتيكي لإحداها عن الأخرى. ومن هذه المهام: التقاط الانهيار الحاصل على مستوى العقل الإنساني تاريخياً. فالقوى التقدمية بالمعنى التاريخي عليها أن تفتح أفق العالم الجديد، تبني ملامحه، وتلوّن المشهد القادم، فتلك عملية لا تتم بعفوية. ومع غرامشي نقول: إن البناء الفوقي المرتبط بقضية تشكيل الوعي لم يتم، ولن يتم دون الدور الفاعل للجهاز السياسي القابض، فكيف إذا كان هذا التشكيل هو مقدمة مسبقة في وقف الانهيار وتحصين عملية التغيير.

■ محمد المعوش

صدمة العقل

مجدداً، إن الإنهيار الحاصل في نمط الحياة الذي ساد طوال العقود الماضية له جوانب متعددة، والتي لا تقل أهميّة عن المادي المباشر، المتعلق بالأمن والغذاء والصحة، بل هي شكل آخر من تمظهُر هذا المادي. إنها مسألة انهيار العقل الإنساني الذي يعكس انهيار السردية التي أسست له ولتماسكه كعقل ليبرالي محكوم بأهداف ومسار محدد، كتعبير عن القصة التي أنتجها النظام الرأسمالي الليبرالي. وهذا له تبعاته الاجتماعية القاسية بدورها، والتي ستزداد حدة حسب طول مرحلة الصراع والانتقال. والتي تفرض بدورها ملامح السياسة الثقافية والإعلامية والاجتماعية البديلة في مرحلة التغيير نفسها.

إن انهيار الأهداف «التي هي في نهاية المطاف أفق حركة الفكر والوعي الفردي–الجماعي» التي أسس لها المجتمع الليبرالي تؤدي إلى تعطُّل بنية النشاط العقلي الإنساني. ولكون هذه البنية هي القاعدة الأساسية لتماسك هذ العقل، فإن انهيارها سيعني انهيار هذا العقل. وانهيار العقل يعني الجانب المعنوي والعقلي من الفوضى المستدامة، والتي يمثلها سياسياً اليوم انهيار جهاز الدولة المركزي الذي يضبط تناقضات المجتمع، ولكن يحافظ على تماسكه في آن.

التناقض وحلّه

هذا العقل الذي أصيب اليوم بصدمة هو بالأساس عقل متناقض. فأهدافه والتعبير الممارسي عنه يتناقض مع حاجاته الحقيقية. وانهيار الأهداف «الليبرالي» هو انهيار أحد أطراف هذا التناقض تحت وقع الضرورة. ولهذا إن المطلوب لمنع انهيار البنية بشكل سلبي هو مستويان. الأول: هو تحويل انهيار طرف التناقض هذا «الأهداف» إلى عملية واعية، أي وضعها في سياقها التاريخي، ربطاً بالأزمة العميقة للرأسمالية. وهذا ما يفتح المسار لإنقاذ طرف التناقض الآخر من انهياره كذلك، أي الحاجات، وتأمين المسار الحقيقي للتعبير عنها من خلال الأهداف غير الوهمية النابعة من أدوار جديدة ونمط حياة ضروري. هذا هو المستوى الثاني المطلوب لتأمين تجاوز إيجابي لعلاقة التناقض التي تأسست طوال المرحلة الليبرالية.

غرامشي و«الخلق الواعي»

لتحقيق مهمة تجاوز هذا التناقض، هناك مستويات متدرجة ثقافية وتربوية وعلمية وسياسية وتنظيمية... طوال عملية التغيير، بدءاً من التأسيس التوعوي التربوي حول طبيعة هذا الانتقال الذي يحصل في صلب الانتقال الاجتماعي التاريخي «الذي هو المستوى الأول المشار إليه أعلاه»، وصولاً إلى إرساء العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تحقق القسم المكتمل من حل هذا التناقض «الذي هو الجانب العملي من المستوى الثاني».

في هذا السياق، يعتبر غرامشي أنه: «ينبغي في الواقع، أن ننظر إلى الدولة كـ 'مربٍ' Educator طالما أنها تتجه إلى خلق نمط أو مستوى جديد من الحضارة. لأن التأثير أساساً في القوى الاقتصادية، وإعادة تنظيم الإنتاج الاقتصادي وتطويره، أي خلق بنية جديدة، لا يعني أن تترك العوامل البنيوية الفوقية وشأنها لتنشأ اعتباطاً وتتطور تلقائياً».

ويكمل غرامشي: «فالدولة في هذا الميدان أيضاً، أداة لـ 'الترشيد' Rationalisation وللتعجيل Acceleration.»

وإذا أخذنا مقولات غرامشي حول الهيمنة، فإن استباق دور الدولة هذا يجب أن يتم على مستوى القوى المدنية– السياسية التي تطرح قضية التغيير وتحضر لدور الدولة المقبل.

التقاء الفوقي بالفوقي

إذا عدنا إلى قضية ترابط المهمات التاريخية، فإن التقاءً أعمق يحصل، ألا وهو: إن التأسيس لبنية اجتماعية فوقية جديدة ربطاً بالتأسيس لحضارة جديدة، يمر اليوم بالضرورة بالبنية الفوقية– العقلية للإنسان، أي بناء وعيه، ليس فقط على مستوى التحريض أو تقديم أفكار عامة دعائية أو سياسية تكتيكية، بل في تقديم بنية هذا العقل الجديد، ربطاً بالتصور الشامل عن العامل، تلك الحضارة المنوي فتح منافذ التاريخ لها. ومن هنا نوعية وتميّز هذه المرحلة ودقة عملية البناء المطروحة.

ومن هنا تبرز قضية منهجية يجب الوقوف عندها والتوسع والتدقيق بها، ألا وهي أن المستويات التحتية والفوقية من البنيان الاجتماعي «وضمن الفردي» تبرز لأول مرة على مسرح التاريخ بهذا الترابط البنيوي العميق، في التقائها التاريخي ضمن لحظة وصول التناقض في المجتمع الطبشقي إلى ذروته، ما يكشف البناء النظري لهذا المجتمع إلى العلن، ويقرّب من مستوياته كذلك.

إن البناء الفوقي المرتبط بقضية تشكيل الوعي لم يتم ولن يتم دون الدور الفاعل للجهاز السياسي القابض

علم متأخر وعلم يولد

هذه اللحظة النوعية تدفع إلى الواجهة مسألة دور العلم في عملية الانتقال التاريخي. فبروز البناء النظري وقوانين هذا المجتمع إلى الواجهة بالمعنى الممارسي، يتطلب من العلم أن يكون حاضراً لكي يكون الوسيط بين السياسي الممارسي وبين التاريخي النظري. هذا ليس بالجديد، ولكن لكون نوعية اللحظة شديدة التميز والتسارع والعمق تاريخياً، فإن موقع العلم سيكون في صدارة المشهد. وبما أن العلم السائد صار متخلفاً عن اللحظة التاريخية، وبالتالي مطلوب تجاوزه، فإن علماً جديداً يولد في قلب العملية الصراعية السياسية نفسها، ويسير إلى جانبها. وهذا مؤشر آخر على نوعية عملية الانتقال في عمر البشرية.

إننا أمام موجة «مادية» «فلسفياً وفكرياً» أعمق على مستوى التاريخ البشري.

كيف تعلمنا الإضراب؟

يصور هذا الفيلم قصة تأسيس نقابة الفتيان موزعي الصحف في مدينة نيويورك عام 1899، كما يصور قصة الإضراب الكبير للطبقة العاملة في نيويورك. «Newsies» فيلم درامي موسيقي من إخراج كيني أورتيغا عام 1992، وبطولة كريستيان بيل، وبيل بولمان، وروبرت دوفال.

■ قاسيون

في العام 1899، كان فتية أيتام ومهاجرون يعملون في توزيع الصحف الكبرى في نيويورك، وسمعوا بإضراب نقابة عمال عربات الترولي وصدامهم مع الشرطة، فقرروا تأسيس نقابة وقالوا:

«لن تعاملنا الشركات كأننا غير موجودين، نحن نقابة الآن، ولن نقبل بتخفيض أجورنا. هل سنسمح لهم؟ لا لن يحصلوا على الأرباح، سنعلن الإضراب وعليهم احترام حقوقنا».

بدأ الموضوع مع موزعي صحيفة «نيويورك وورلد»، لبس رئيسهم شالاً أحمر، وعقد الاجتماع العام في الشارع مقابل مقر الصحيفة. لم يجدوا كلمة مناسبة لوصف المندوبين، فأطلقوا عليهم اسم «سفراء النقابة» وأرسلوهم لجمع موزعي بقية الصحف.

قابلوا قادة موزعي الصحف الأخرى، ونشروا خبر الإضراب من أجل زيادة الأجور، وهتفوا: لا أحد يستطيع كسرنا. وخاضوا أول معركة نقابية ضد الشرطة وكاسري الإضراب. وفي اليوم الثاني أنشدوا الأغاني التي تدعو للنضال، وسارت تظاهرة في الشارع، وحدثت معركة مع كاسري الإضراب، فجاءهم الدعم من موزعي الصحف الأخرى.

عانت الصحيفة من خسائر خلال يومين، وفي اليوم الثالث نشرت الصحف المنافسة خبر الإضراب، وجمعت التبرعات لأضخم مهرجان في تاريخ نيويورك، وعقد اجتماع لجميع الموزعين في المسرح. حاصرت الشرطة مكان الاجتماع، واعتقلت عشرات الفتيان، وتعرض القادة للمحاكمة وفرضت عليهم الغرامات، أما رئيس النقابة فقد فرضت عليه العودة إلى ملجأ المهاجرين.

حاول رب العمل رشوة الرئيس، ولكن الإضراب تواصل، ثم أصدر المضربون النشرات والبيانات التي ملأت نيويورك، فأضرب الآلاف من الطبقة العاملة النيويوركية إضراباً عاماً لعمال جميع المهن، وانتصر العمال في مطالبهم، وأطلق سراح المعتقلين، وأغلق الملجأ القسري للفتيان المهاجرين.

كانت معركة عمالية حامية انتصر فيها الفتيان موزعو الصحف وبقية العمال على جوزيف بوليتزر الرأسمالي الكبير وصاحب الصحيفة، وعلى ثيودور روزفلت حاكم نيويورك «رئيس الولايات المتحدة فيما بعد» ورجاله.

أخبار ثقافية

تمثال لينين الجديد في ألمانيا

في وقت حطم فيه متظاهرو الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا تماثيل لكريستوفر كولومبوس وتاجر العبيد إدوارد كولستن والملك ليوبولد الثاني، أزاح «الحزب الماركسي اللينيني الألماني»، يوم السبت 2020/6/20، الستار عن تمثال جديد لفلاديمير لينين في مدينة غيلسنكيرشن غرب البلاد، لأول مرة منذ عام 1991. ووسط حشد كبير، قالت السكرتيرة التنفيذية للحزب، غابي فيشنر: إن «لينين كان مفكراً سابقاً لعصره، وله أهمية تاريخية عالمية، وهو مناضل مبكر من أجل الحرية والديمقراطية». وأكدت فيشنر على ضرورة إعادة الاعتبار لفلاسفة ومؤسسي الشيوعية، كارل ماركس، وفريدريك أنجلس، وفلاديمير لينين، وجوزيف ستالين، وماو تسي تونغ.

أول بنك للأدمغة البشرية

تأسس أول بنك للأدمغة في جامعة آنهوي الطبية عام 2000، باعتباره فرع من بنك الأدمغة البشرية الصيني، وتم تخزين 22 عينة من الأدمغة البشرية، تم الحصول عليها جميعاً من خلال التبرع التطوعي. يذكر أنه لا يمكن التبرع بالدماغ إلا بعد وفاة المتبرع. ولا يزال الدماغ العضو الأكثر غموضاً في جسم الإنسان. ويهدف البنك بشكل رئيسي إلى توفير عينات للدراسة في علاج أمراض الدماغ البشري. وقالت الإدارة: إنه من الصعب جداً الحصول على الأدمغة نظرا للأفكار التقليدية المتجذرة. كما قالت الإدارة: إن مفهوم الناس يشهد تغيراً تدريجياً، مع تعميم المعرفة العلمية وارتفاع المستوى التعليمي.

كانوا وكنا

قاد إبراهيم هنانو من جبل الزاوية واحدة من أكبر الثورات السورية ضد الاستعمار الفرنسي بين عامي 1919–1921 عرفت باسم ثورة الشمال. وشملت أعمال الثورة أجزاءً كبيرة من محافظات حلب وإدلب وحماة واللاذقية الحالية، إضافة إلى لواء اسكندرون. في الصورة مجموعة من رفاق هنانو، من قادة ورجال ثورة الشمال السوري ضد الاستعمار الفرنسي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/06/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

حينما ابتلعتنا ثقافة «الترند»

لا يتذكر الكثيرون منا متى وكيف دخل الترند «Trend» وتكرّس كنهج أو أسلوب حياة. مر زمنٌ ثمّن الناس فيه الأفكار المُبتكرة، المغايرة للسائد، الأصيلة. كان الواحد فيهم يشعر بالفخر إن استطاع الخروج بفكرة جديدة لم يسبق- حسب ظنه- أن عالجها شخصٌ قبله. وحتى حينما اكتشف بأن آخرين سبقوه إليها، كان يجتهد لمعالجة الفكرة من زوايا جديدة بحيث تحمل بصمته، أو على الأقل أثر محاولاته الصادقة لتقديم شيء جديد. متى انقلبت الآية، وباتت الموضة بأن تُثمّن النزعة نحو التقليد والنسخ والتكرار؟ وأن يمسي الجري وراء الترند والموضة السائدة «Trendy» بحد ذاته؟

■ نور ابو فرّاج

ترند داخل الترند

يعرّف قاموس كامبرج الـ «Trend» بأنه تطوّرٌ عام أو تغيّر في ظرف ما أو في الطريقة التي يتصرّف فيها النّاس. وعند ترجمتها إلى العربية يعبّر عن ذات المصطلح بكلمات من قبيل «نزعة» أو «ميل جديد»، وعادة ما يُقصد باستخدامها اليوم التدليل على موضة أو اتجاه سائد جديد ينتشر غالباً على مواقع التواصل الاجتماعي، أو يتسلل إلى الأحاديث اليومية. اللافت في الموضوع، أن الناس الذين يكثرون من استخدام هذه الكلمة يرددونها باللغة الإنكليزية دون ترجمتها إلى العربية، كما لو أن ذلك بحد ذاته جزءٌ من الموضة المرتبطة بها، فالأمر أشبه بـ «ترند داخل الترند».

تشكيلة ترندات لعام 2020

لفهم آلية عمل وتشكّل الترند يمكن استعراض بعض من أشهر النزعات أو الصيحات الجديدة في عام 2020.

ففي حملة جديدة لماكدونالدز تم استخدام لوحات فنية كلاسيكية للترويج لنوع جديد من البرغر، حيث أدخل إلى اللوحات الشهيرة قطعة صغيرة من اللحم المقدد وضعت على كتف الموناليزا أو على ياقة فان جوخ. فيما ظهرت خطوط أزياء مستمدة من التغيير المناخي، وألعاب مستوحاة من مسلسلات تلفزيونية شهيرة، نرى فيها شخصيات مسلسل فرندز «الأصدقاء» وقد تحولوا إلى قطع ليغو بلاستيكية. ومن الأفكار التي يتم تثمينها على اعتبار أنها «خلّاقة» و«جريئة» اختيار عارضات الأزياء مصابات بمتلازمة داون ليتم تصويرهن بوضعيات مُحملة بإيحاءات جنسية. أما في المجال الاقتصادي والبيئي فهناك مبادرات جديدة يقوم فيها المشاركون بإلتقاط صور لأماكن متسخة ومليئة بالقمامة «قبل وبعد» تنظيفها، وفي مستوى آخر من العمل على الترند وتطويره، نرى القمامة نفسها تتحول موضوعاً لأعمال فنية معاصرة.

فيما وضع أحد مصممي الأزياء في كوريا الجنوبية تصميمات جديدة لمجموعة ربيع-صيف 2019 مستمدة من ثياب المتظاهرين في الشارع، ونرى فيها عارضي الأزياء يرتدون ما يشبه الستر الواقية للرصاص والثياب الفضفاضة والأوشحة السميكة. حيث أن هذه الثياب تقدّم، من وجهة نظره، تفسيرات فنية للاضطرابات السياسية الحاصلة حول العالم.

أما في نيويورك فقد قامت إحدى شركات الأثاث بتصميم مجموعة كراسٍ مناهضة لـ«التحيز الجنسي»، حيث تم تصميم كراس خشبية مخصصة للرجال أخذ المقعد فيها شكل مثلث حاد الأطراف ليجبر الشباب الذكور على تقريب أقدامهم وجعلها ملتصقة أثناء الجلوس، فيما توضع قطعة خشبية في منتصف مقعد النساء لتجبرهن على فتح أقدامهن بأقصى ما يستطعن. تقول الفنانة التي صممت هذه الكراسي بأنها استمدت الفكرة من الطريقة التي يجلس فيها الرجال في وسائل النقل العامة مباعدين بين أرجلهم بشكل مبالغ فيه. وعلى الرغم من أن الكراسي لا تبدو في الصور مريحة البتة، لكن كما يبدو ذلك ليس أمراً مهماً هنا. فالكرسي بمثابة «مانفيستو» ولا يهم إن كانت عملية أو مريحة.

يتحوّل الترند إلى منظومة تفكير متكاملة أو ما يشبه نظام التشغيل فهو يخبرك بدايةً بأي القضايا يجب أن تشغل بالك

الترند كنظام تشغيل

في الوقت الذي قد يقبل فيه المرء الموضة التي تتعلق بالثياب مثلاً على اعتبارها تفضيلات أو أذواق شخصية، يكوّن هضم وتجاهل الأفكار والمشاريع المُقلّدة أمرٌ أشد صعوبة.

يتحوّل الترند إلى منظومة تفكير متكاملة، أو ما يشبه نظام التشغيل، فهو يخبرك بدايةً «كمتابع أو مستهلك» بأي القضايا يجب أن تشغل بالك، فتقرأ عنها أو تشاهد فيديوهات وتقارير حولها. ومن ثم يوجّهك إلى شكل محدد من التفاعل معها، كأن تستخدم مثلاً صوراً موحّدة لحسابك على الفيسبوك أو ترفق كلامك بوسوم معينة. حتى أن هناك كلمات وتعبيرات دقيقة يجب عليك الاختيار منها لتعبّر عن أفكارك. بحيث يبدو الترند أشبه بعملاق ضخم يحمل دفتر علامات ويضع بجانب اسمك علامة «صح» في كل مرة تمسي أكثر تطابقاً مع من حولك.

وظيفة الترند

أحياناً ما يتم فرض الترند بصورة غير مباشرة، بحيث يجد الأفراد والمؤسسات أنفسهم منساقين وراء أفكار محددة لأنها تحاصرهم أينما تحركوا، وتغريهم بأن يكونوا جزءاً منها. لكن وفي أحيانٍ أخرى يتم فرض الترند بصورة أقرب للقسرية، فعلى سبيل المثال: تخصص الكثير من المنظّمات العالمية منحاً مالية لموضوعات محددة فقط، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي وما يرتبط به من قضايا كالتحرش الجنسي في أماكن العمل، أو زواج القاصرات، فنرى جهد المؤسسات والمبادرات الصغيرة منصباً على تغطية هذه الموضوعات طمعاً في الحصول على دعم تلك المؤسسات وامتيازاتها.

وبالتالي، تحقق ثقافة الترند عدة مكاسب ووظائف سياسية واقتصادية. ربما تكون الناحية الاقتصادية هي الأكثر وضوحاً هنا؛ فالقضايا الاجتماعية أو البيئية تحولت في الأمثلة التي ذكرناها سابقاً إلى سلع، مثل: قطع أثاث وملابس وألعاب.

لكن كيف يمكن للترند أن يخدم أهدافاً سياسية؟ هذا هو السؤال الأعقد ربما. الانطباعات الأولية تدفعنا للقول: إن الترند يلعب دوره كأداة للهيمنة، فهو يوجه الناس بصورة أو أخرى إلى قائمة من الأفكار المسبقة التي يراد لهم التفكير بها. هو يُعرّف لهم ما هو المهم والضروري والخطير والحساس والمُلّح. ويوفر عليهم عناء التفكير في موضوعات أخرى قد تكون أكثر جوهرية. ومن جانب آخر قد يتحوّل الترند أيضاً إلى أداة تفرّغ القضايا السياسية من مضمونها، بحيث يتم الإبقاء فقط على الهيكل الخارجي من الظاهرة بعد أن يتم إفراغها من معناها حتى آخر قطرة.

والأخطر من هذا كله، أن الناس حينما يكونون متشابهين تكون السيطرة عليهم أكثر يسراً وسهولة، وتحديداً إذا ما كانوا يظنون أنفسهم متنوعين، مجددين وخارجين عن المألوف.